

طلعننا عالحرية

صرية. مواطنة. كرامة



العدد 32

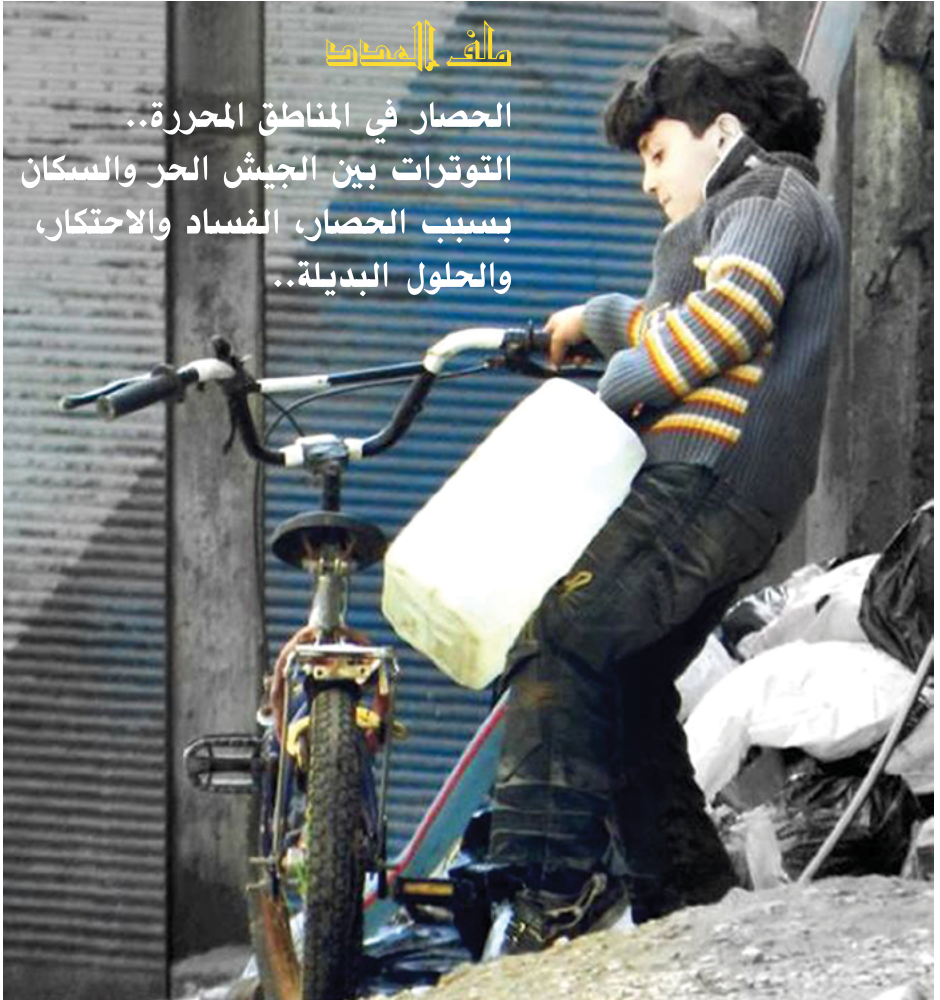
جريدة نصف شهرية تصدر عن لجان التنسيق المحلية

2013 / 7 / 28



ملف الحصار

الحصار في المناطق المحررة..
التوترات بين الجيش الحر والسكان
بسبب الحصار، الفساد والاحتكار،
والحلول البديلة..





افتتاحية.. بقلم ليلى الصفدي

في هذا العدد من جريدتنا "طلعتنا عالحرية" حاولنا أن نطرق القضية من جوانب عدة علنا نلم بالأسباب والدوافع التي ساهمت بخلق هذا الحصار المضاعف، وبالتالي نطرح على كافة الاطراف والفعاليات السياسية والعسكرية والمدنية المعنية بهوموم وآلام شعبها البحث عن كيفية إيجاد السبل لتفادي هذه الازمة.. سواء بالعمل السياسي الدؤوب نحو إيجاد مرجعية ثورية حقيقية وموحدة وذات سلطة في المناطق المحررة، أو بمحاولة توفير سبل الدعم الضرورية من الخارج، أو بمحاولة تطوير إمكانيات ذاتية تعتمد على الابتكار وإيجاد حلول بديلة..

نعم.. "ليس بالخبز وحده يحيا الانسان"..
لكنه لا يحيا بدونه..!

بعيدا عن المعارك التي يخوضها الجيش الحر.. بعيداً عن تقدمه او تراجع التكتيكي، وبعيدا عن اروقة السياسة والمؤامرات الدولية.. وعن تخطيطات المعارضة.. داخلية أم خارجية، يبقى رغبة الخبز لآلاف الارواح المحاصرة في المناطق المحررة حاجة يومية لا يمكن تجاهلها أو تأجيلها.

الثورة التي انطلقت من اجل الحرية والكرامة والمواطنة، والتي رفضت ان تُختزل فتصير "ثورة من اجل الخبز" .. لا يريد لها أي وطني شريف ان تتراجع امام الاحول الاقتصادية الصعبة التي يعيشها اهلنا لتصبح ثورة لسد الرمق ولتحسين الاوضاع المعيشية، لكننا امام حاجات ملحة لا يقف النظام وحده للأسف في سبيل تحقيقها، وانما هناك جهات "ثورية" محتركة تفرض حصارا مضاعفا.



لجان التنسيق المحلية
Local Coordination Committees

www.facebook.com/LCCSy?sk=info
www.lccsyria.org
lcc.syrianr@gmail.com
lcc.news.syria@gmail.com

جريدة نصف شهرية تصدر عن لجان التنسيق
المحلية في سوريا تعنى بشؤون الثورة تطبع وتوزع
داخل المدن والقرى السورية

للنشر في الجريدة

newspaper.lcc@gmail.com

طلعتنا عالحرية

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا
تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير
الجريدة غير ملزمة بنشر كل ما يردها من مواد.



سوريا تعيش أسوأ من اقتصاد الحرب

هذا المشهد الاقتصادي الكلي السريع نتج عنه ارتفاع معدل بطالة فاق السبعين بالمائة، وانخفاض قيمة العملة السورية لأقل من 20 بالمائة من قيمتها، وإغلاق محلات الصرافة وارتفاع مستوى التضخم في المتوسط 200 بالمائة، حيث وصل ارتفاع بعض أسعار السلع الغذائية لأكثر من 500 بالمائة.

في ظل وضع مأساوي كهذا لم يعد هناك معنى للحديث عن الاقتصاد كمفهوم مركزي وطني، وعودته ستكون صعبة جداً ولكن ليست مستحيلة بعد انتهاء الأزمة.

2 - تعرضت البنى التحتية للتخريب بسبب قصف النظام الوحشي، كما تعرضت مصادر الثروة الطبيعية (النفط والغاز) ومخزون الحبوب، والكثير من المعامل لوضع اليد والتصرف فيها من قبل كتائب عسكرية، ما تقديرات الخسائر الاقتصادية في كل قطاع؟

تقديرات خسائر قطاع الإسكان فقط كمباني دون حساب مقتنيات العائلات تصل لأكثر من 42 مليار دولار، ولكن الخسائر تزيد وتتغير كل يوم، فالتدمير لم يتوقف ولا يوم واحد، وخسارة ناتج الدخل القومي، وخسائر الفوضى الأمنية وسرقة المعامل وتدميرها، والخسارة الناجمة عن

د. أسامة القاضي في حوار مع طلعنا عالحرية

د. أسامة قاضي مستشار اقتصادي دولي، والمنسق العام لمجموعة عمل اقتصاد سوريا في الإمارات العربية المتحدة، ورئيس المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية في واشنطن، وله العديد من الكتب والأبحاث الاقتصادية، عمل مستشاراً اقتصادياً لهيئة مكافحة البطالة السورية عام 2004، وعمل عام 2007 مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وساهم في الجانب الاقتصادي لتقرير مستقبل سوريا عام 2025، وعمل مع مكتب الأمم المتحدة للمتطوعين وكان مشرفاً على قسم الشرق الأوسط في تقرير الأمم المتحدة عن التطوعية عام 2010، ويعدّه البعض الوجه الاقتصادي الأبرز للمعارضة السورية، وهو منظر الخطاب الاقتصادي للثورة وصاحب فكرة "الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة"، وهو مستقل سياسياً لم ينسب لأي حزب، معروف بأنه محافظ سياسياً وليبرالي اقتصادياً.

1 - كالاقتصادي كيف ترى وضع سوريا الاقتصادي في ضوء التدمير المنهجي الذي اتبعه النظام ضد الثورة والشعب السوريين؟

المشهد الاقتصادي السوري مرعب بامتياز، حيث لم يعد هناك إدارة مركزية تحكم الاقتصاد السوري، وفقدت "الحكومة" معناها وهيبتها في سوريا فلاهي تسيطر أو تدير على معظم المعابر السورية، وبالتالي فقدت إمكانية إدارتها للتجارة، ولاهي تسيطر على معظم الثروة النفطية، ولا الثروة الزراعية والحيوانية فمحافظات "السلة الغذائية" السورية خرجت معظمها من سيطرة النظام، يضاف لهذا أكثر من سنتين ونصف من التدمير المنهجي للمحافظات السورية، جواً وبراً وبحراً، وتفتير المستثمرين والصناعيين، وتقطيع أوصال الطرق بين المحافظات، وتفتير اليد العاملة التي باتت معظمها إما نازحاً أو مهاجراً، أو منخرطاً في صفوف الثورة العسكرية أو هارباً من السلطة الأمنية...



تسويق عن طريق الجسم التنفيذي في كل القطاعات.

- الثالثة: الاستفادة من مؤسسات المجتمع المدني القائمة في كل المجالات وتنظيم عملها.

4 - يعمل النظام على التضييق معيشيا على المناطق المحررة بالحصار ويتدمير المحاصيل بالقصف المباشر، ما هو تقديرك لحجم الفاقد والعجز الغذائي الناجم عن عملية التدمير، وما السبيل لتعويض هذا العجز؟

إن سوريا تعيش أسوأ من اقتصاد الحرب، ففي الواقع السوري هي ليست حرب أهلية بالمعنى الدقيق حيث يتم تحييد السلطة المركزية لأن القوى المسلحة الشعبية تعاني من اصطفايات متناحرة لا تستطيع معها السلطة الحفاظ على الأمن والاستقرار، بل إن السلطة الحاكمة في سوريا تتحرر الشعب، وتعد الشعب السوري خصمها في حالة سريلية غير مسبقة... لم يشهد التاريخ أن سُلط حاكم على رؤوس كل أهل البلد وليس فئة إثنية أو عرقية معينة براميل ديناميت وصواريخ سكود وأسلحة كيميائية، لذا أميل لتسمية هذا النوع من الاقتصاد "اقتصاديات نيرون" وهو المثال الوحيد الذي حدث عام 64 قبل الميلاد، أي منذ أكثر من 2000 سنة عندما جلس المختل عقليا نيرون يتخرج على حريق سبعة أحياء في روما كي يعيد بنائها بطريقة جديدة... ومن ثم اتهم المسيحيين... على عكس وقاحة النظام السوري الذي يتغنى بإنجازات "حماة الديار" بقصفهم للمباني فوق رؤوس أهلها وللأفران والمشاي وأكثر من 1400 مسجد...

في ظل اقتصاد نيرون انخفضت انتاجية القطاع الزراعي للربع. ورغم أنه لا أحد يستطيع أن يدعي دقة حجم محصول القمح هذا العام مثلا لأن هناك أكثر من جهة اشترت القمح ومنها بيعت للخارج، ولكن التقديرات أن المحصول انخفض مليون طن عن السنة الماضية، ولكن القادم للأسف أسوأ، بسبب عد توفر البذار لزراعته من أجل العام القادم، ولا توفر الأدوات الزراعية، ولا توفر المبيدات، وشح مادة الديزل اللازمة، وكذلك انخفاض اليد العاملة الزراعية بسبب انخراط الأرياف السورية كلها في الثورة.

يحتاج الوضع ما لا يقل عن خمس سنوات بعد سقوط النظام كليا من أجل استعادة دور الانتاج الزراعي الحيوي

الفوضى الاقتصادية بسهولة للأسف تفوق الـ 100 مليار دولار.

3 - يعيش القسم الاعظم من السوريين في ظروف اقتصادية صعبة، ناهيك عن حالات نزوح ولجوء كبيرة، كيف ترى السبل للتخفيف عن المواطنين وما الدور الذي تنتظره من الائتلاف والدول الشقيقة والصديقة والمجتمع الدولي؟

بات لزاما بعد أكثر من سنتين ونصف أن تقوم المعارضة على تشكيل جسم تنفيذي خارج صفوف الائتلاف، سواء أكانت حكومة مؤقتة أو هيئة تنفيذية أو مفوضية، المهم أن يقوم فريق من المتخصصين والمهنيين "التكنوقراط" بالتفرغ للمهام الخدمية والتنفيذية والإغائية بعد تأمين الدعم اللازم لأداء مهامهم، وأن يبقى الائتلاف بصفة تشريعية وإشرافية "شبه برلمانية" وأن يكون الجسم التنفيذي "شبه حكومة" تقدم تقاريرها للائتلاف وعلى الشعب أن يقوم بدوره بالدفع بهذا الاتجاه الذي نادينا به منذ مؤتمر المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2012، ولم يلبى الائتلاف الدعوة لذلك إلا في مارس/ آذار عام 2013 وقرر تشكيل حكومة مؤقتة وتسمية رئيس حكومة، وبسبب التجاذبات السياسية والدولية التي ترجمت إلى اصطفايات وتجاوزات حادة، لم يتم تعيين رأس لهذا الجسم التنفيذي بعد، بمعنى أن بعض أطراف المعارضة مسؤولة عن تأخير ولادة هذا الجسم الإداري، وبالتالي إطالة عمر الفوضى الاقتصادية الحالية. يجب أن يكون هذا الذراع الإداري التنفيذي بصلاحيات كاملة وأن تتوفر له أسباب النجاح وعلى رأسها ثلاثة مسائل:

- الأولى: تشكيل قوة تنفيذية بالتعاون مع هيئة الأركان بحيث تشكل قوة لحفظ الأمن في الأحياء وفي المناطق الصناعية وتساعد في تطبيق القانون حيث تكون في خدمة الجسم التنفيذي في عدة ملفات مهمة مثل تنظيم وإدارة المعابر وآبار النفط وتطبيق أحكام القانون المطبق بحيث يردع اللصوص والعابثين بمقدرات الشعب وحماية المناطق الصناعية.

- الثانية: دعم أصدقاء الشعب السوري بشكل حقيقي دون



6 - ما التكلفة المتوقعة لنهوض سوريا اقتصاديا من جديد وكمن الوقت ستستغرق العملية؟

تقوم مجموعة عمل اقتصاد سوريا كمؤسسة استشارية اقتصادية مستقلة غير ربحية على رسم ملامح الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة والتي شارفت على الانتهاء، ولأن الخارطة مشروع وطني بتمويل سوري خاص، فقد تم التعاقد مع عدد من الخبراء السوريين داخل سوريا ومن الذين يتمتعون بالخبرة في مؤسسات الدولة في أكثر من عشرة قطاعات حيوية للعمل على إيجاد دليل عمل للحكومة القادمة، حيث تتم كتابة رؤية إسعافية تخص الأشهر الستة الأولى، ورؤية لسنتين ثم رؤية مستقبلية لخمس سنوات. وكذلك لوضع المواطن السوري في صورة الطاقات الكامنة لاقتصاد بلده تنفع لمعايرة أداء الحكومات القادمة حيث يصبح أداة رقابية على كفاءة الحكومات.

وقد نشرت المجموعة أربعة تقارير - وستشر ثلاثة تقارير تباعا إن شاء الله - وهي موجودة تحت عنوان الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة على الصفحة الالكترونية

www.syrianeconomic.org

لدى مجموعة عمل اقتصاد سوريا ثلاثة مشاريع جاهزة من أجل خلق مليون فرصة عمل لسوريا في السنوات الخمس الأولى وبأموال سورية حتى نستطيع الخروج بسوريا إلى الحالة المدنية، فالشباب الذي حمل السلاح ليحمي أهله وعرضه علينا أن نكافئه بأن نخلق له فرصة عمل تليق به وبأهله.

إن دور رجال الأعمال السوريين دور حيوي في المرحلة الانتقالية، في إعمار سوريا، حيث سيكون القطاع الخاص هو قاطرة التنمية الاقتصادية، دون إغفال دور القطاع العام الذي ينبغي أن يتعرض لإصلاحات إدارية لرفع كفاءته، لأن هنالك 1.3 مليون موظف في القطاع العام، يجب أخذهم بعين الاعتبار، وأي إعمار وإصلاح اقتصادي قادم يجب أن يكون مدروساً بعناية بحيث يتحاشى أي كارثة اجتماعية، وأنا متأكد بوجود حكومة وطنية مهنية احترافية يمكن أن يتحقق الاستقرار الاقتصادي خلال خمسة سنوات، وتتحقق المعجزة الاقتصادية السورية خلال عشرة سنوات على الأكثر

● يحتاج الوضع ما لا يقل عن خمس سنوات بعد سقوط النظام كليا من أجل استعادة دور الانتاج الزراعي الحيوي في الاقتصاد السوري

● أهم منعكس لانخفاض قيمة العملة هو ما يسمى التضخم الجامح، والذي يعني انخفاض القدرة الشرائية للمواطن بشكل مرعب

في الاقتصاد السوري.

5 - ما السبب المباشر لانتهيار العملة السورية؛ فاتورة الحرب على الثورة ام نهب اهل النظام

لمقدرات البلاد ام مضاربات التجار والجشعين؟

أهم منعكس لانخفاض قيمة العملة من 47 ليرة سورية للدولار الواحد قبل الثورة ووصله لأكثر من 250 ليرة سورية للدولار (وتخطى لبضعة أيام حاجز ال 300 ليرة سورية) هذه الأيام هو ما يسمى التضخم الجامح، والذي يعني انخفاض القدرة الشرائية للمواطن بشكل مرعب، ولنتذكر أن حوالي أكثر من 1.3 مليون موظف لدى القطاع العام يتلقون رواتب محدودة ما بين ال 5000 إلى 20000 ليرة سورية والتي كانت قبل الثورة تعني ما قيمته -12 20 كيلو ليرة فقط وأما الآن في هذا الوضع الاقتصادي القاسي فلم يعد يعني هذا الدخل سوى 5-7 كيلو ليرة على الأكثر! لقد ارتفعت أسعار بعض السلع الأساسية ما بين 300 إلى 700 بالمائة، والنظام مسؤول عن هذه الفوضى في الأسعار وشح المواد. طبعاً لا بد أن هناك جهات تستفيد في ظل أوضاع نيرونية سواء أكان النظام الذي يتاجر بقوت الشعب فيبيع مرة ثانية أو يصير على طباعة عملة (في روسيا أو في غيرها) حيث تفقد قيمتها يوماً بعد يوم وتساهم في تضخم مرعب يذكرنا بالحالة الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى التي بدأت طباعة العملة حتى وصل أمر التضخم أن وصل سعر كيلو الخبز لأكثر من مليار مارك، وبات الشعب الألماني يحرق العملة للتدفئة لأن هذا أرخص من شراء الفحم!



حلب بين نار الحرب ونار الحصار

يارا بدر

فصائلها المتنازعة عسكرياً في حرب سيطرة مع قوات النظام السوري. يقول مصطفى وهو أحد شباب لجان التنسيق المحلية في حلب: (أقول للرأي العام أنّ ما يحدث في حلب ليس ثورة، وليس حرباً دينية أو حرباً بين دول. برأيّ هو واقع أنتجته غياب المحبة من قلوبنا لبعضنا البعض كسوريين، نتيجة حقدنا على بعض. إنّ ما يحدث وبغض النظر عن التقسيمات المذهبية والطوائف الدينية، وبغض النظر عن الانقسامات بين مؤيد ومعارض سياسي، يبقى واقعنا هذا حصيلة الحياة الاجتماعية التي عشناها بطريقة خاطئة لوقت طويل، وأكبر دليل هو حكاية "المعبر". في حلب فرض الحلبيون حصاراً على بعضهم البعض بسبب غياب المحبة وضعف الإيمان. إنّ الثورة هي لنصرة شعب

حلب أم المعارك كما أطلق عليها عسكر الثورة السورية، خفّ صوت الإنسان فيها أمام صوت الرصاص، حلب المُعقدة خريطتها العسكرية، بفصائلها العسكرية المتعددة، بتنوعها السكاني الأصيل فيها من عرب وأكراد وأرمن، غُيِّب ما تعيشه من حصار غذائي قاسي أمام خطورة الوضع العسكري في حمص حيث الطائرات الحربية ترمي حمض الكبريت "الأسيد" على المدنيين في خالديتها الشهيرة. غُيِّب نقص الغذاء عن الأطفال والمدنيين في حلب أمام اضطرابات مناطق الشمال ونهضت الثورة الثانية بوجه ديكتاتورية دينية تحاول السيطرة بقوة السلاح واسم الدين.

حلب عاصمة الحمدانيين تعاني اليوم من الجوع على يد





عدم التعرّض للمدنيين، والسماح بإدخال الاحتياجات الخاصة، واقترحت لمحاولة حل الأزمة التعاون مع "دولة العراق والشام الإسلامية"، التي وضعت عند المعبر عناصر من المجموعات لديها لحماية المدنيين وفض المشاكل التي تحصل فيما بينهم، وفتح المعبر لتتم إدارته بشكل صحيح (وسليم).

هذا هو واقع حلب الجديد، معارك عسكرية بأهداف سياسية، يناضل فيها كلا الطرفين من أجل النصر. النصر الذي كان يجب أن يكون من أجل السوريين، من أجل كرامتهم كما أعلنت شعارات الثورة الأولى، بينما اليوم يمنع السوريون عن بعضهم الدواء والأكل من أجل تحقيق النصر، وغدا المعبر مسرحاً لتجار السوق وأمرء الحرب، وفي النهاية يبدو وكأنّ قسماً من السوريين نسوا أو تناسوا لماذا انطلقت معركتهم في الأساس.

يوضح "عبيدة": (بالنسبة للرأي الشعبي فإنّ القاطنين في المناطق المحررة في حلب والذين تجاوزت نسبتهم الـ 70 بالمئة يؤيدون فكرة إغلاق المعبر والتضييق الاقتصادي على المناطق التي يسيطر عليها النظام).

ويقول "مصطفى" لتخفيف قسوة الواقع أنّ موقف بعض ناشطي المجتمع المدني في حلب يؤيد فتح المعبر انطلاقاً من أنّ لا ذنب للمدنيين في الصراع العسكري.

كما يقول "عبيدة" (شخصياً أنا مع إغلاق المعبر، وإعلانه منطقة عسكرية، والآن فسوف تستمر هذه المهزلة وتستمر حالات القنص اليومية عند هذا المعبر. أو على الأقل يجب تنظيم وضع هذا المعبر من قبل جهات مختصة ذات سلطة عسكرية تسمح بإخراج قوت يوم المواطن، أي مقدار حاجته لوجبته اليومية).

يوضح لنا مصطفى رأيه الشخصي: (ليس معقولاً أن تكون مضطراً إلى الانتقال من منزلك القائم في منطقة تسيطر عليها قوات النظام إلى منطقة محررة من أجل أن تطعم أولادك. إنّ قصة المعبر تكشف الكثير، وتحكي عن سبب تأخر النصر. لكن يجب أن أقول أيضاً أنّ الحصار العام لحلب من المداخل الغربية والجنوبية ضروري جداً عسكرياً، من أجل منع إدخال ذخيرة وسلاح للجيش النظامي، والآن سيطول وقت القتال أكثر وأكثر. في النهاية وحده الشعب الفقير من يدفع ضرائب الحرب الباهظة).

حر يخشى على أفراد، شعب مثقف، شعب يجب أن يُراعى فيه الفني الفقير ويحمي القوي الضعيف وليس العكس كما يحدث للأسف حالياً).

"المعبر" هو معبر كراج الحجز القائم كهمة وصل ما بين مناطق التماس العسكري، وبحسب الأنباء فقد منع الثوار مؤخراً خروج المواد الغذائية من المعبر في محاولة لتشديد الحصار على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والضغط على قاطنيها وعددهم يقارب المليون سوري لإخلاء المناطق الغربية خصوصاً بهدف تسهيل الهجوم البري. في حين يقول "عبيدة" وهو ناشط إعلامي من بستان القصر: (إنّ إغلاق المعبر ليس محاولة لإجلاء المدنيين لكن لتضييق الخناق على مناطق النظام، وزيادة الضغط الاقتصادي)، مضيفاً أنّ: (قرار منع خروج المواد الغذائية من معبر كراج الحجز لم يكن له ذلك التأثير الكبير قبل أن يتم قطع طريق خان العسل).

يشرح مصطفى تفاصيل الواقع الميداني، وشكل الحياة اليومية المغيبة عن ماشئيات الأخبار العريضة، فيقول: (الحصار لم يبدأ، ولم يكن هناك علاقة للثوار به. إنما كان نتيجة الممارك المتتابعة في الريف الغربي التي أدت إلى انقطاع الشريان الوحيد لحلب المدينة، خاصة بعد انقطاع طريق حلب دمشق وهو طريق الإمداد الوحيد إلى حلب. بالنسبة لمعبر كراج الحجز فهو لا يلبي إلا 5% من احتياجات الشعب الحلي وفي حال فتح الجيش الحر المعبر تبدأ المشاكل بين المدنيين بسبب ارتفاع الأسعار والطلب الزائد على المواد، وجب التذكير أنّ أكثر من مظاهرات شعبية خرجت تطالب بإغلاق المعبر كي تبقى الأسعار رخيصة).

خريطة الواقع الاقتصادي التي ترسمها قوّة السلام في زمن الحرب ومعاركه غالباً ما تكون شديدة التعقيد، فما بالك في منطقة كبيرة مثل حلب، تسيطر على قسم منها مجموعة عسكرية تتألف من أكثر من فصيل وكتيبة. يشرح لنا "مصطفى": (كان هناك عدد من الكتائب تتحكم بالمعبر، وتفرض ضرائب على المواد الغذائية التي كانت ترسل إلى المناطق المحتلة ممّا أدّى إلى أزمة الأسعار واحتجاج المواطنين، وبهدف حل الأزمة بشكل نهائي أصدرت الهيئة الشرعية في حلب ممثلة بلواء التوحيد بياناً يقضي بضرورة



الابتزاز بالتقسيم

بكر صدقي

يشير إلى صفقة بين النظام والحزب الكردستاني تنهي سنوات من الخصومة الباردة بين الطرفين، ويقوم الحزب بموجبها بتحصيد عملياته العسكرية ضد الجيش التركي لإرباك حكومة أردوغان المتعاطفة مع (ثم المنخرطة في) الثورة الشعبية ضد النظام. أما في سوريا فقد تمدد الحضور العسكري للحزب بصورة متدرجة ومدروسة في المناطق الكردية، وصولاً إلى أحياء في مدينة حلب نفسها بعدما سيطر الجيش الحر على أحياء أخرى في المدينة. ولعب مقاتلوه دور الشبيحة في قمع مظاهرات الشباب الكرد ضد نظام الأسد. وأنشأ الحزب الذي يرأسه صالح مسلم «مجلس شعب غربي كردستان» و«قوات حماية شعبية» تابعة له وشرطة معروفة باسم «أسايش».

لعب «القط» الكردستاني الدور المرسوم له على أحسن ما يرام، فلم يكتف بقمع المظاهرات السلمية، بل قام باغتيالات لبعض النشطاء وقادة أحزاب كردية، وخاض صراعات نفوذ في المناطق الكردية ضد الأحزاب الكردية من جهة،

تناقلت وسائل الإعلام، بصورة متزامنة تقريباً، استعدادات مجموعتين مسلحتين في شمال سوريا وشمالها الشرقي، لإقامة كيانه انفصاليين أحدهما إسلامي والثاني كردي. وهناك شكوك قوية، في أوساط الرأي العام السوري، عن علاقة المجموعتين بأجهزة النظام.

فالمجموعات الجهادية المرتبطة بالقاعدة ك«جبهة النصرة» و«دولة العراق والشام الإسلامية»، وتضمان مقاتلين عرب وأجانب وسوريين، سبق لقسم من عناصرها أن قاتل في العراق بتشجيع من مخابرات النظام، واعتقلت تلك الأجهزة، في سنوات سابقة، بعضاً منهم ثم أطلقت سراحهم على دفعات بعد انطلاق الثورة السورية في آذار 2011. من المحتمل إذن أن تكون هذه المجموعات مخترقة تنفذ أجنداث النظام، الأمر الذي تقوي الشكوك بشأنه بعض الأحداث المعتمة كاغتيال قادة في الجيش الحر أو تججير سيارات مفخخة أو اعتقال نشطاء ثوريين في المناطق المحررة. ولكن حتى بعيداً عن شكوك لم يتم التأكد منها بعد، فإن إطلاق سراح جهاديين من معتقلات النظام، في زمن الثورة السلمية، شكل بعد ذاته تخريباً للثورة وأدخلها في متاهات متشعبة. حين تطلق القط من القفص سوف ينقض على الفئران من تلقاء ذاته، ولست بحاجة إلى حظه على ذلك.

ينطبق تشبيه إطلاق القط من القفص، بصورة مختلفة بعض الشيء، على الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني المسمى «حزب الاتحاد الديمقراطي» أيضاً. ففي شهر تموز من العام الماضي سحب النظام قواته وأجهزته من المناطق ذات الغالبية الكردية وتركها في عهدة مسلحي هذا الحزب الذين سبق وتمركزوا في تلك المناطق، منذ ربيع العام 2011، بتشجيع من النظام. تواترت تسريبات، في تلك الفترة، عززت التحليل الموضوعي للأحداث الذي





النظام في إنشاء دويلة علوية على الساحل السوري ومدينة حمص، يبدو النظام (ومن ورائه العلويون) كأنهما الطرف الوحيد الذي لا يسعى إلى تقسيم سوريا! مقابل مشاريع الدويلات الإسلامية والكردستانية المعلن عنها برغم عدم قابليتها للتحقيق. في حين أن النظام قام، في غضون آخر ثلاثة أشهر، بمجازر مروعة في بعض المناطق (بانياس وقرها بصورة خاصة) بهدف تغيير تركيبها الديموغرافي لصالح العلويين. ومنذ معركة القصير وهو يضغط على أحياء حمص القديمة لإفراغها من سكانها السنة. وكان لافتاً في هذا الإطار تدميره للسجلات العقارية لمدينة حمص وريفها، بما يمهّد لحربان النازحين منها من العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم.

برغم كل ذلك فمشروع الدويلة العلوية أيضاً غير قابل للتحقيق، مع أن حلفاء النظام الإيرانيين والروس قد يناسبهم ذلك إذا فقد النظام السيطرة على العاصمة دمشق. فهناك تداخل ديموغرافي كبير في مناطق الساحل بين العلويين والسنة، وسيحتاج الأمر من عصابات النظام مجازر تطهير واسعة النطاق بكلفة باهظة.

أما «الدولة الإسلامية» المفترضة فالعالم كله سيحاربها تحت شعار الحرب على الإرهاب بدءاً من المجتمع المدني السوري الذي كثرت مظاهراته، في الأشهر الأخيرة، ضد تجاوزات «النصرة» و«الدولة».

وأخيراً، لا يمكن لتكريا أن تقف مكتوفة اليدين أمام قيام كيان كردي جديد على طول حدودها الجنوبية على اتصال جغرافي مع مناطق كردية داخل الحدود التركية من جهة، ومع الكيان الفيدرالي الكردي في شمال العراق من جهة ثانية.

أمام أي تسوية للصراع قد يفرضها توافق أميركي روسي محتمل، سيضيف النظام مادة ابتزاز جديدة ليقول: إما أن أبقي أو تذهب سوريا إلى التقسيم، بعدما أقام الإرهابيون والكردستانيون دويلاتهم.

وضد شبحة عرب من جهة ثانية، وضد مجموعات من الجيش الحر من جهة ثالثة. وبعدما حسم معركة عامودا لصالحه قبل أسبوعين بمجزرة موصوفة بحق النشاط المدني الكردي، اشتبك مع مجموعات جهادية (النصرة ودولة العراق) في رأس العين وسيطر على الوضع في تلك البلدة الحدودية ومعبرها مع تركيا. وهذا هو منذ بضعة أيام يخطف اهتمام الإعلام بعد تواتر الأخبار عن عزمه على إقامة كيان في مناطق سيطرته له دستور وحكومة، مع تأكيده المتكرر على «وحدة الأراضي السورية» وما يشير إلى تسويق الحزب الكردستاني مع النظام في خطوته الجديدة أن النظام أرسل وفداً إلى القامشلي قابل قادة الأحزاب الكردية هناك ونقل إليهم رغبة بشار الأسد في «حل القضية الكردية» ورحبت تلك الأحزاب بهذه المبادرة مبررةً ترحيبها بأن «نظام بشار الأسد ما زال يتمتع بالشرعية، وسفاراته موجودة في كثير من دول العالم» على ما قال أحد قادة تلك الأحزاب.

الخطوتان الانفصاليان الجهادية والكردستانية، تصبان في مصلحة النظام بالكامل. فلا «الدولة الإسلامية» قابلة للحياة على أي بقعة من الأرض السورية، ولا «الإدارة الذاتية» لأتباع أوجلان. فلا معنى من الإعلان عنهما إلا تزويد النظام بطوق نجاة جديد هو الابتزاز بتقسيم سوريا.

ففي الوقت الذي كثرت فيه التحليلات حول مصير الطائفة العلوية بعد سقوط نظام الأسد، فكثرت الحديث عن نية





واقع الحصار على الغوطة الشرقية وفشل سبل التقييم والمعالجة

أبو القاسم السوري

منطقة المرج ومنطقة دوما، وقد كانت هذه المنطقة من أكثر المناطق فاعلية ومشاركة في الثورة نتيجة الحاضنة الشعبية الكاسحة المؤيدة للثورة فيها، وهو ما ساعد على سرعة تحريرها رغم وجود عشرات المراكز العسكرية للنظام فيها. وقد أدرك النظام أن إعادة فرض وجوده في هذه المنطقة أصبح من المستحيلات لذلك قام بتبني إستراتيجية "دفع الثمن" أي بجعل أهالي الغوطة يدفعون ثمن موقفهم المؤيد لثورة من خلال منع عودة الحياة الطبيعية باستمرار قصف هذه المناطق بجميع أنواع الأسلحة، لا لتحقيق أي هدف عسكري بل لجعل حياة الناس هناك اقرب إلى الجحيم. وقد أدت هذه العملية إلى استشهاد آلاف المدنيين، ومن لم يلحقه الأذى خلال القصف عمل النظام على جعل استمرار حياته أمراً شاقاً وذلك بفرض حصار خانق على الغوطة ساهم في رفع أسعار مستلزمات الحياة عشرات الأضعاف وجعل الحصول على هذه المستلزمات لدى بعض الأسر ضرباً من الخيال، خاصة أن أغلب الأسر هناك تنتمي إلى الطبقات الفقيرة أو المتوسطة. ارتفعت نسبة البطالة في الغوطة الشرقية الى ما يقرب 90%. وبذلك لم يعد لدى الغالبية العظمى من الأسر أي دخل يمكن أن تعتمد عليه لتلبية حاجياتها.

حصار تدريجي

اعتمد النظام إستراتيجية الحصار المتدرج، فمع بداية عام 2013 بدء بمنع دخول بعض المواد للغوطة وخاصة المحروقات، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها في الغوطة إلى ما يقارب 300% من سعرها النظامي، وبالتالي بدء النظام بزيادة مستوى الحصار من خلال التقليل من عدد المنافذ على المنطقة، ساعده في ذلك إحكامه للطوق العسكري حول الغوطة، من خلال

تشهد الغوطة الشرقية حالة من الحصار الخانق الذي يفرضه النظام، والمتصاعد تدريجياً بما ينبئ بمأس إنسانية إذا استمر. ولم يقتصر الضرر الذي ألحقه الحصار على الغوطة الشرقية على المنطقة المحررة الواقعة تحت سيطرة الجيش الحر، بل تعداه لتصل آثاره السلبية إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام، وخاصة العاصمة دمشق.

دوافع إستراتيجية للحصار

في البداية يجب القول أن النطاق الجغرافي المقصود بالغوطة الشرقية، وهو المعتمد ثوريا يشمل المنطقة الواقعة في الجنوب الشرقي من دمشق والمحصورة ضمن أربعة طرق رئيسية، وهي من الغرب طريق المطار، من الشمال المتحلق الجنوبي، من الشرق وأسترداد حمص ومن الجنوب طريق حران العواميد عدرا. وبذلك تكون هذه المنطقة تشمل منطقة الغوطة الشرقية الإدارية بالإضافة إلى





العملية العسكرية التي قام بها النظام في منطقة المرج "جبهة العتيبة" وتحديدًا في وقت حصد المحاصيل، ومدى تصميم النظام على احتلال بلدات تلك المنطقة وتهجير أهلها منها مثل العباددة، القيسا، القاسمية، البحارية، ميدعا وغيرها، حيث قام النظام باستجلاب آليات حصاد وقام بحصاد القمح ونهبه. وفي بعض القرى سمح لبعض الأهالي بالعودة إلى قراهم لحصد حقولهم بشرط أن يتم تسليم القمح للنظام بالسعر الذي حدده النظام وهو 37 ليرة سورية.

وبذلك ندرک أن النظام كان يعمل بمستوى عالي من الخبث لضرب السلة الغذائية للغوطة في الوقت الحرج، وهو ما لم يتنبه له الجيش الحر إلا بعد فوات الأوان. وكرد على واقع منع الطحين من الدخول إلى الغوطة الشرقية عملت بعض قوى الثورة على إنشاء لجنة مركزية على مستوى المنطقة لشراء القمح من الفلاح بأسعار مرتفعة جدا وصلت في بعض الأحيان لما يزيد عن 100 ليرة للكيلو وطحنه وتوزيعه بشكل تشاركي ومجاني بين قرى وبلدات الغوطة الشرقية، ولكن اللجنة اصطدمت بواقع مرعب.

الخبز والجبهة

قمع خروج منطقة المرج من متناول يد الثوار أصبح ما هو متوافر من قمح في الغوطة قد لا يزيد عن 5000 طن، يمكن التخمين أنه تم توزيع هذه الكمية كالتالي 10% احتفظ به المزارع كبذار للسنة القادمة وهو أمر ضروري لا غنى عنه بالإضافة إلى 10% أخرى احتفظ بها المزارع بدافع الخوف من الجوع وكصيد غذائي يلجأ إليه عند الحاجة سواء بطحنه أو بتحويله إلى برغل، و 30% تم شراءه من قبل المواطنين لصالحهم الخاص لتصنيع مادة البرغل وهي مادة أساسية في غذاء أهالي الغوطة الشرقية و 30% تم شراءه من قبل التجار وبعض الأتوية العسكرية التي تحمل مشاريع سياسية وهو ما ساهم في ارتفاع سعر القمح بشكل جنوني، والباقي هو ما تم استحصاله من قبل لجنة الأفران أي ما يعادل 20% أي 1000 طن قمح فقط وهذه الكمية قادرة على إنتاج ما يقارب 880 طن طحين. وإذا استرجعنا ما نحن بحاجة من طحين

سيطرته على طريق حران العواميد عدرا الذي يمر منه طريق العتيبة، والذي كان يعتبر الشريان الرئيسي للغوطة الشرقية، والمنفذ الرئيسي لها مع العالم الخارجي.

مع بداية شهر أيار صعد النظام من مستوى حصاره على الغوطة الشرقية حيث لم يعد الممنوع هو أنواع معينة من المواد، بل أصبح الممنوع هو كل شيء بما في ذلك البشر، حيث أصبحت عملية انتقال الأفراد من الغوطة الشرقية إلى دمشق أو بالعكس أمراً صعباً جداً وخلال أيام محددة وبشكل مزاجي تتحكم به الحواجز العسكرية. وقد كان أشد وأخطر أمر قام به النظام في هذه المرحلة، هو منع دخول الطحين إلى الغوطة الشرقية عن طريق احتلاله لصوامع القمح في بلدة سكة المجاورة لطريق المطار، وإيقاف الملاحن التي كانت تعمل ضمن هذه الصوامع، وطرد الموظفين الذين كانوا يعملون بداخلها، وبذلك أصبح رغيف الخبز مفقوداً في الغوطة الشرقية.

الرغيف المفقود

يقدر عدد سكان الغوطة الشرقية ما بين 800 ألف إلى مليون نسمة أي ما يقارب 160 إلى 200 ألف عائلة بمتوسط 5 أفراد للعائلة، أي أن الغوطة الشرقية بحاجة يومية إلى 160 ألف رطل خبز على أقل تقدير، وإنتاج مثل هكذا كمية نحن بحاجة إلى 160 طن طحين وإنتاج هذه الكمية نحتاج إلى 200 طن قمح. وتقدر نسبة الأراضي التي تزرع بالقمح في الغوطة الشرقية في الأحوال الطبيعية بحوالي 10 آلاف هكتار تنتج وسطيا 40 ألف طن قمح موزعة على الشكل التالي:

منطقة المرج تنتج 22 ألف طن، منطقة دوما 15 ألف طن، المنطقة المتبقية تنتج 3 آلاف طن. ونتيجة الظروف الصعبة الحالية من قصف وارتفاع جنوني لأسعار المازوت وغياب الكهرباء كطاقة بديلة، فقد لا تزيد نسبة الأراضي التي استخدمت للزراعة عن 50%، أي أن التقدير المتوسط لإنتاج القمح ضمن الغوطة، قد لا يزيد في أحسن الأحوال عن 20 ألف طن، مع ملاحظة أن نسبة تأثر منطقة دوما بالأوضاع السلبية فاقت منطقة المرج بدرجات، وبذلك أصبحت منطقة المرج هي السلة الغذائية الحقيقية للغوطة بالنسبة للقمح والطحين. ومن هنا يظهر لنا مدى خطورة



هل من حلول بديلة في ظل الحصار؟!



طلعنا عالحرية: ربما وفوق حصارنا المفروض بالقوة من قبل قوات النظام، حاصرنا أنفسنا بدورنا بالحلول التقليدية والبحث عما هو غير متوفر أصلاً. قد يعود ذلك لعدم قدرتنا على الاقتناع بأن الحصار سيمتد لفترات طويلة، وأن الانتظار هو أفضل الحلول، ومن جانب آخر، لنقص الخبرات التي من الممكن أن تطرح حلول بديلة تساعد الناس في حياتهم اليومية في ظل الحصار.

من هذا المنطلق جاء تأسيس "مشروع الدعم

مكبات النفايات أو المزارع وبأساليب بسيطة وتكاليف قليلة. وهو ما يعتبر بالغ الأهمية نظراً للمشاكل التي تواجه السكان والبيئة خاصة فيما يتعلق بمكبات النفايات.

هناك الكثير من المشاكل الحياتية التي يمكن استنباط حلول بديلة لها، المشكلة حتى الآن، أن التجاوب مع هذه المبادرات لا يزال بطيئاً ويفتقر للقناعة بنجاحها. قد يبدو صنع فرن من مواد أولية متواجدة بالمنزل فكرة خيالية، رغم أنه تم ارفاق المشروع بالصور التوضيحية وطريقة الصنع، لكن عندما يبدأ استخدام هذه الحلول البديلة سنكون قد حاصرنا حصارنا إلى حد ما. ذلك يجب أن يكون من أولويات المجالس المحلية أن تأخذ على عاتقها القيام بتلك المشاريع وتنفيذها وتعيمها على الناس بدلا من انتظار المجهول لتأمين أبسط الخدمات الحياتية للمواطنين في ظل حصار لا نعلم كم سيطول أمده، فضلا عن أن الأوضاع بعد سقوط النظام ستأخذ ردها من الزمن حتى تستقيم جزئياً، حيث لا يمكن مد شبكات كهرباء واتصالات وغيرها بين ليلة وضحاها، وبالتالي سيكون الاعتماد على تلك الحلول البديلة بشكل شبه كامل في تلك المرحلة أيضاً.

الفني في المناطق المنكوبة" من قبل عدد من السوريين أصحاب الخبرات الهندسية والفنية، من أجل وضع خبراتهم لخدمة المناطق المنكوبة ومساعدة الكوادر الموجودة على الأرض لإيجاد الحلول البديلة ضمن عدد من المجالات، كالطاقة الشمسية، شبكات الري، الأفران، الصرف الصحي، مكبات النفايات وسواها.

يقوم المشروع على دراسة احتياجات المنطقة والخروج بحلول مبدعة قابلة للتطبيق بأقل الإمكانيات وبما توفر في تلك المناطق المحاصرة.

على سبيل المثال، قام الفريق بالاستفادة من تجارب طبقت في دول أخرى، وعمل على تطبيقها محلياً، كمشروع صناعة أفران تعمل على الطاقة الشمسية، وبتكلفة زهيدة جداً. وقد بدأ تعميم الفكرة على عدة مناطق محاصرة في دمشق وريفها، من أجل تصنيعها وتوفيرها للراغبين باقتنائها. ولا تخفى أهمية هكذا مبادرة في ظل انقطاع مادة الغاز وغلائها الفاحش في حال توافرها حيث يبلغ سعر العبوة ما بين 3000-4000 ليرة بنصف سعتها الأصلية.

كما عمل الفريق على مشروع استخراج غاز الميثان من



مواجهة الاحتكار أساس في مواجهة الحصار

حمزة كيلاني

الغوطة الشرقية، على حاجز للجيش الحر حيث اوقف هذا الحاجز شاحنة كبيرة محملة بكمية كبيرة من الخبز، فقام الحاجز بمصادرة الشاحنة وتوزيع محتوياتها على الناس مما دفع اللواء صاحب الشاحنة المصادرة إلى الاشتباك مع عناصر الحاجز، إلى أن حلت المشكلة بتدخل بعض الوجهاء وقيادات في الجيش الحر.

أما التجار، فقد كان لبعضهم للأسف أيد سوداء خلا الحصار، باحتكارهم للمواد الأساسية كالخبز والوقود والغاز.

فقد وصل سعر ليتر المازوت في بعض الاحيان إلى ٣٤٠ ليرة كونه موجود لدى قلة قليلة فقط من الباعة.

بقيت الاغاثة الامل الاخير بالنسبة للأهالي. فإلى أي مدى تستطيع مكاتب الاغاثة المختلفة تقديم يد العون للناس؟ يقول المهندس نزار الصمادي رئيس المجلس الموحد للإدارة المدنية في دوما أن الادارة المدنية سعت جاهدة لتقديم الخدمات الأساسية للأهالي لكن موضوع الخبز والوقود لم تستطع الادارة تقديم الكثير فيه بسبب الحصار الخانق الذي يفرضه النظام على الغوطة.

لكن وبمساعدة اهل الخير كما يقول المهندس نزار تقوم الجهات الإغاثية والجمعيات الخيرية مثل "جمعية المبرة الخيرية" بتقديم مساعدات للأهالي على شكل سلال غذائية. وحاليا تعمل على مشروع افطار الصائم حيث تقدم وجبات يومية أساسها الارز والبرغل واللحم لسد النقص الحاصل في مادة الخبز. وبحسب المهندس نزار الصمادي فإن هذه الوجبات لا تصل إلا لربع السكان المحتاجين إليها والذين يبلغون نحو مئة ألف أسرة على الأقل.

على أية حال، لا بد من إيجاد آليات ناجعة لمحاربة الاحتكار سواء من جهات أو أفراد، وهي مسؤولية يجب أن يضطلع بها الجميع، بدءا من الفعاليات المدنية وانتهاء بالجيش الحر. فلا يعقل فوق كل ما يعيشه المواطنون أن تزيد معاناتهم بسبب من قلة ضمائر البعض وجشعهم.

ليس الخبز وحده ما ينقص الغوطة الشرقية اليوم، فالكهرباء والماء والوقود والغاز وغيرها من المواد الأساسية غائبة منذ أشهر، تاركة خلفها فراغات يحاول السكان ملأها، زارعين محاصيلهم الصيفية في حدائقهم والقمح في كل شبر قادر على حمل السنابل.

ولكن مع استمرار النقص في كل شيء بات من الصعوبة بمكان تأمين عشاء لأطفال جائعين أو سحور لعائلة صائمة أو حتى وجبة فطور.

الخبز هو المادة الأساسية التي سقطت امامها كل محاولات الاهالي والقائمين على الاغاثة في المناطق المحررة صريعة، بسبب فقدان مادة الطحين التي باتت مادة نادرة تعامل إن وجدت معاملة الذهب.

وربما استطاع الخبز توحيد جميع الناس هنا في المناطق المحاصرة المحررة فالعني والفقر يتشاركان معا ذات الهم. ووحد الخبز من أثار احاديث عن مواضيع كان الناس قد قرروا تجاهلها في الفترات السابقة، كالاحتكار والفساد.

يحكي الكثير من الناس عن أن بعض اللوئية القوية في الغوطة الشرقية تحتكر اطنانا من المواد التموينية والأساسية للحياة، وكثر الحديث عن معلومات تؤكد امتلاك تلك اللوئية لكميات كبيرة جدا من القمح تكفي لإطعام الغوطة الشرقية لعدة أشهر. ولعل هذه الكلمة «عدة أشهر». وعندما كنا نواجه بعض عناصر تلك اللوئية بهذه المعلومات، لم تكن تقابل بالنفي، وإنما بإيجاد الذرائع لمثل تلك الممارسات، حيث يقولون أن ذلك المخزون سيستعمل لإطعام العناصر المقاتلة وعائلاتها ويخزن الباقي لحالات الضرورة القصوى، وأن ضخ هذه الاقماح المخزنة قد يؤدي إلى فقدانها خلال ايام !!

ويحكي الناس أيضا عن حادثة جرت مؤخرا في إحدى مدن



حول قضاء الثورة المؤقت وأوضاع السجون في المناطق السورية المحررة

تطبيقها، ما يشيع الفوضى واختلاف الأحكام وارتجالها من مكان لآخر، حيث تم الاستناد إلى قواعد الشريعة الإسلامية فقط. تعدد الجهات القضائية ووجود العديد من السجون. عدم التزام بعض التشكيلات المسلحة وحتى الداعمة منها للهيئة القضائية بتنفيذ قرارات الهيئة في حال جاء القرار مخالفا لرغبتها. عدم وجود مساءلة جدية للمخالفين العاملين ضمن هذه التشكيلات القضائية أو العقابية من قبل القائمين على هذه التشكيلات. وعدم إمكانية ذلك في حالة تفاوت عناصر القوة بين تشكيل وآخر داخلها. نقص التمويل المطلوب لتغطية نفقات العمل لتنظيم هذه التشكيلات، أو اللزمة لنفقات السجون، ومن الخطر ترك التمويل إلى جهات بعينها، حيث يؤدي إلى فقدان هذه الهيئات القضائية استقلالها. وتبعيتها إلى تلك الجهات، مما يهدد العملية القضائية كاملة، والعدالة بشكل خاص. حاجة التشكيلات القضائية إلى إسباغ الشرعية على أعمالها يجعلها تتبع لهيئة أعلى معترف بها مجتمعا، وهي في حالة الغوطة الشرقية الهيئة الشرعية أو مجلس الشورى. المشكلة أن هناك تنازع بين الهيئتين يجعل من القضاء طرفا في النزاع بين الطرفين، وبالتالي رفضه من قبل قطاعات من المجتمع وفقا لولائها وارتباطاتها.

وانتهى التقرير إلى جملة من التوصيات التي تؤكد على ضرورة تجنب السلبات السابق ذكرها، تحقيق استقلالية التمويل للقضاء والسجون، والعمل على فصل التشكيلات القضائية عمليا وإداريا عن أي تشكيل قد يضع القضاء في موضع التنازع وينال من استقلاله ويمنح الحجة للبعض لرفض الامتثال للقضاء وأحكامه.

أصدر مركز توثيق الانتهاكات في سوريا مؤخرا تقريراً حول واقع قضاء الثورة المؤقت وأوضاع السجون في المناطق المحررة، الغوطة الشرقية نموذجا.

اعتمد التقرير على جولات ميدانية ومقابلات مباشرة مع القائمين على الأمر، وانتهى إلى جملة من النتائج والتوصيات.

فذكر التقرير أن من بين الانتهاكات الواقعة في تلك المؤسسات المؤقتة، الضرب الذي يتعرض له جميع السجناء تقريبا "الفلقة"، بما في ذلك النساء والأطفال السجناء، وضع الأطفال القاصرين مع البالغين في السجون، عدم تبليغ السجناء بمصيرهم أو الأحكام الصادرة بحقهم.

وتعرض التقرير لجملة من الإيجابيات والسلبيات التي تعترى عمل القضاء المؤقت، حيث أن الأشخاص القائمين على تلك المؤسسات "يديرها أشخاص ممن يعملون بإخلاص ولهدف تحقيق العدالة. وهناك تقبل لدى كثير منهم للنقد ومحاولة تحسين الأوضاع" وأن هناك "إيمان عام لدى الأفراد والمشرفين على هذه التشكيلات بفكرة العدالة، لكنها تختلط لديهم مع مفاهيم تقليدية خاطئة، تبرر التعذيب وغيره من الممارسات، ما يتطلب العمل عليه لتغييره لدى القائمين على الأمور".

ومن السلبيات التي تعرض لها التقرير، عدم وجود أخصائيين حقوقيين، سواء قضاء، أو محامين. معظم أماكن التوقيف والسجون والهيئات القضائية التي قام فريق المركز بزيارتها حتى الآن يقوم عليها أشخاص من غير الحقوقيين، ومن غير ذوي الخبرة في هذا المجال. عدم وجود أية لوائح معدة بالقواعد القانونية التي يجري



الكتائب الوهمية ليست فساداً ! بل خيانة !



مصعب الحمادي

هل تحب التتاء الشخصيات المهمة؟ هل تريد الجلوس مع قادة الألوية والفرق والفيالق في الجيش السوري الحر؟ عليك إذا أن تقصد مدينة الريحانية التركية، أو أنطاكية، وإذا كنت قادماً من أوروبا فلن نطيل الدرب عليك، توقف في إسطنبول وسوف تجد الكثير منهم.

بذلاتهم أنيقة، وكلامهم منمق، وقوائم أسماء عناصرهم جاهزة ومقدرتهم على جلب الدعم للثورة المسلحة كبيرة ولله الحمد، ولكن المال الذي يجمعونه نادراً ما يعبر الحدود. هذا على صعيد الحالات الفردية، والذي يبقى أقلّ إيلاًماً إذا نظرنا لواقع حال الدعم الذي يأتي الثورة السورية بشكل منظم عبر المجالس العسكرية للجيش السوري الحر.

فقد يغيب عن كثير من داعمي الثورة السورية أن معظم الشباب السوري قد سُرقت أسماؤهم اليوم من قبل بعض الضباط أو الشخصيات الثورية ليتم وضعها على لوائح أسماء الكتائب المختلفة بهدف توسيع دائرة الدعم للكتيبة على أساس العدد الكبير لأفرادها، حتى لو كانت الكتيبة تافهة من الناحية العسكرية وليس لها أي نشاط قتالي أو حضور ميداني.

برزت هذه المشكلة الخطيرة في ريف حماه مؤخراً من خلال المبلغ المالي الكبير الذي استلمه المجلس العسكري هناك والذي لو تم شراء السلاح به للكتائب القليلة المقاتلة فعلياً لكان كافٍ ربما لتحرير الريف الحموي برمته، بل والمدينة أيضاً.

لكن المجلس الذي بقي أسير الروتين والأداء المترهل منذ تأسيسه، قام بتوزيع المبلغ للكتائب على أساس أعداد أفراد الكتائب المختلفة، مما أدى لاضمحلال المبلغ وذهابه بلا أي

نفع أو فائدة عملياً.

فالكتائب القليلة ذات الفعالية الكبيرة والمشهود لها بالبسالة في القتال من قبل أبناء المنطقة لم تحصل إلا على أرقام صغيرة جداً، لم تتعد مئات الدولارات، بينما فازت الفرقة الفلانية، والتجمع الفلاني - ممن ليس لهم أي نشاط قتالي أو تأثير عسكري - بمبالغ وصلت لعشرات آلاف الدولارات.

أثار هذا التوزيع المجحف للمبالغ المالية نقمة كبيرة عند أبطال الجيش الحر الحقيقيين في المنطقة، وامتألت قلوبهم بالحسرة والحزن على مساعدات كان من الممكن أن تقلب موازين القوى في جبهة حماه لولا تلك التجمعات الوهمية التي أسسها البعض لتكون عبئاً ثقيلاً على المجلس العسكري وغشاً كغثاء السيل ليس فيه من الخير أبداً.

لقد حان الوقت لمكافحة الطفيليات التي تنمو داخل كيان الجيش الحر، ولا بد للواء سليم إدريس وقادة المجالس العسكرية في المحافظات، أن يصلحوا هذا الخلل الخطير، ويدركوا أن الكتائب الوهمية ليست روتيناً فحسب، وإنما هي خيانة لشعبنا وشهدائنا وثورتنا.



الثورة المدنية.. الآن.. هنا!

أسامة نصار

ممهورة على المواصلات العامة وعلى المدارس والأفران والمكاتب الإغاثية وسيارات النظافة والإطفاء والإسعاف! ليس كل هؤلاء طلاب سلطة وتحكم بتفاصيل حياة الناس، ولكن غياب المؤسسات المدنية أو ضعفها وفقدان المبادرات من النشاط المدني يترك المساحات مفتوحة للصوت الأقوى والفاعل، وهو هذه المرة -أيضاً- لحامل السلاح.

نار النظام وتار يديله

من المؤسف أن تقتصر أخبار مدينة ما بعد تحريرها إما على القصف الوحشي بالطائرات والبراميل وربما بصواريخ سكود أو على تجاوزات (المعارضة المسلحة) وتخبصاتهما في حقوق الناس وفي حق البلد.

وأيّن الثورة؟!

وفي ظروف الحصار الذي يُضرب على المناطق المحررة، يدور الناس في حلقة عيشية تضعهم أمام خيارين مرّين: فإما مقاتل على الجبهة أو عاطل عن العمل، عاجز عن كل شيء، بانتظار السلّة الإغاثية والخدمات المقتنّة من المؤسسات الثورية البديلة.

ودون كسر هذه الحلقة، يمكننا أن نمضي في ذم أخطاء العسكر والجماعات المسلّحة والأصولية المتطرفة، ونملأ كتباً وصفحات إلكترونية في توصيف الواقع السيء الذي وصلنا له..

ولكن يبقى إشعال مبادرة مدنية -مهما كانت بسيطة- خير من شتم الظلام ومن تسبب به.

أنت المسؤول.. أنا المسؤول.. نحن المسؤولون

هل المؤامرة وتخاذل العرب والغرب هي من يمنعا من أن

ينشغل كثير من الناشطين بالتحرّس على مآلات الثورة السورية، وضياح قيم كانت تنادي بها في بدايتها.. حرية، عدالة، كرامة، مواطنة، وحدة وطنية، ديمقراطية، الشعب السوري واحد!

ويتهامس البعض بمرارة إن من هذه الكلمات ما صار مدعاة للسخرية، إن لم نقل مدعاة للمساءلة -من جديد- خاصة في بعض المناطق (المحررة)!

دون أن تخلو نبذة هؤلاء الثائرين المتذمرين من تبرؤ: (ألم نقل لكم؟ ألم نحذركم؟.. ضاعت البوصلة.. هذه الثورة لم تعد ثورتنا...)

مقدمة.. ونتيجة

والحال إننا جميعاً مسؤولون عن مآلات الثورة، وهي نتيجة أدائنا الجمعي والجماعي، وكما أن انتصارها المشتهى هو انتصار للثائرين فكذلك انحرافها هو بسبب أخطائهم، أو لنقل بسبب عدم نجاحهم في تسييرها على النحو الصحيح.. ويقتضي المنطق أن النتيجة السلبية هي بسبب مقدمة سلبية، ولا ينتظر من الوسيلة الخاطئة أن توصل لنتائج صحيحة أو صحيّة. والعكس للعكس؛ فمن غير المنطقي أن نكون على صواب وتأتي النتيجة بغير ما يُرام. الثورة هي بنت الثائرين.. وأهمهم. وأحدنا لا يتبرأ من (ضناه) عندما يقلّل الأدب، بل يسعى لتأديبه وتقويمه دون أن يفقد حبه له.

المناطق المحررة.. انشغال العسكري بالمدني

في المناطق المحررة غالباً ما يسيطر العسكر على كل شيء، عسكري ومدني؛ لا تستغرب إن رأيت شعارات الكتائب



لن تكون مناسبة للعمل في أي وقت؛ مع هذا النظام أو مع غيره، بمؤامرة دولية وإقليمية وبدونها، بميليشيات مسلحة دخيلة على الثورة أو بغيرها، بمعارضة هزيلة أو قوية..
لم يكن درب التغيير يوماً سلسلاً ممهداً أمام المصلحين، وهو لم يكن كذلك عندما بدأت الثورة ولا عندما استمرت، وهكذا سيبقى..

لا تنتظرها !

ولكن الشيء الإيجابي في الأعمال الاجتماعية الأهلية أنها لا تنتظر الظروف بل تتعامل معها وتصنعها إن لم تجدها.
ومن حسن الحظ أن المبادرات المدنية لا تتعطل على ذخيرة وامدادات، ولا تؤثر عليها ظروف إقليمية أو إرادة دولية.. وهي متاحة للجميع ويمكن أن يقوم بها أي عدد.

الناس تموت بالعشرات وتقول لي "عمل أهلي؟"
رحمة الله على الناس، ولنرحم الأحياء أيضاً ونقدم لهم ما ينفعهم. فحسرتنا على ما فات لن تعيده، ونندبنا على ما حصل لن يغيره.
.. نعم.. عمل أهلي.. فبدون الناس لا قيمة لشيء. لا لسياسة ولا لمعارك ولا حتى لثورة!

هذه هي الثورة المدنية؛ وقتها هو الآن، ومكانها هو حيث نحن. رصيدها هو عقولنا وقدرتنا على الإبداع، وزادها هو حبنا لأهلنا وإيماننا بقضيتنا

نكون لطفاء في تعاملاتنا اليومية؟ هل النظام المجرم هو من يجعلنا لا نحترم الدور ولا نحترم بعضنا؟ هل كثرة الشهداء والمعتقلين والمهجّرين تبرر لنا ما لا يبرّر؟

بعمل صغير يبدأ التغيير

إن من لا ينجح في عمل ضخم عليه -قبل الاستقالة وإعلان الاستسلام- أن يجد له عملاً أصغر وأسهل، فإن نجح، فيه ونعم، وإلا فلا يلوم إلا نفسه. وبالمقابل، من لا يصبر على عمل صغير وبسيط لن يتمكن من القيام بما هو أصعب وأكثر حماسة حين يطلب منه. والأبطال الحقيقيون هم أولئك الصبورون أصحاب الأعمال المستمرة الدؤوبة ولو كانت قليلة، فتكرار القليل يكثره.

"لا تحقرن من المعروف شيئاً"
وكذلك لا تتهاون في أخطاء صغيرة. وعندما تكون ثورتنا ثورة حق ومن أجل الحق، فكل عمل صالح يصب في مصلحتها، وكل ما هو سيء يقف بينها وبين أهدافها.

الظرف غير مواتية، ثم يأت دوري.. (عم نشغل لبعدين) !

نسمع كثيراً عن تحضيرات لمراحل ما بعد النظام وللמراحل الانتقالية، وهناك من لا يزال ينتظر تلك المراحل لأن الظروف الآن غير مواتية لمهاراته وخبراته.

مع احترامي لمن يفكرون بالمستقبل، عندي لهؤلاء خبر سيء آخر: الظروف





جداريات ولكن..

فدا دير الزور



من سيأكل الخبز

صفية الدومية

تفاقت أزمة الخبز في المناطق المحاصرة وأصبحت قضية بحد ذاتها. فلم يعد الخبز مجرد غذاء يومي أساسي، بل أصبح طرفا في النزاع بين النظام والمعارضة من جهة وبين المعارضة المقاتلة والمدنيين من جهة أخرى. أصبح الخبز أداة حرب بيد من يستطيع استخدام هذه الأداة بذكاء. فالنظام يسعى لتجوع الشعب، لأنه إذا ما جاع شغل بطعامه عن أحلامه بالحرية. ونقم على من لا يستطيع أن يؤمن له أبسط حاجات غذائه، والمقصود هنا الجيش الحر والإدارات التي تقوم على إدارة المناطق المحررة. هذا فعلا ما حصل، فانشغل الناس بطعامهم ونقموا على من حرر ديارهم وخون بعضهم بعضا. واشتعلت الاتهامات، وصب الناس جام غضبهم على بعضهم وعلى الجيش الحر، متأسين أصل المشكلة وهي الحصار المفروض من النظام. وهنا لا نبرئ الجيش الحر أو بعضه مما ارتكبه من أخطاء، ذهب بدوره في الحفاظ على أقوات الناس وحماية حرياتهم وأرواحهم، حيث بدأ يعمل لسد حاجات فئة محددة ممن تحاييه أو ممن هم محسوبون عليه. ذلك كله جعل النظام يسعد بما يرى، فقد أصبح يرى ضعف القاعدة الشعبية التي كانت الأساس الذي بني عليه الجيش الحر وهي الدافع الأساسي لوجوده. وهو يرى أيضا تنافسا وتجاذبا بين المدنيين والجيش الحر، ما يجعله يجلس على كرسيه من بعيد، يأكل رغيف الخبز وينظر إلى ناس محاصرين يتقاتلون على رغيف خبز يعتقد بخبثه أنه أت إلى مائدة طعامه لا محالة!

كثرت في الآونة الأخيرة ظاهرة الكتابة على الجدران في شوارع المدينة المستقلة "دير الزور"، وهذا ينطبق على الحراكين "السلمي والمسلح"، فكما أن لدينا كتائب يطلق عليها مصطلح "صوّني"، هناك أيضا فصائل تنسب نفسها إلى الحراك السلمي أصبحت تستحق اسما شبيها بهذا... "شوفوني" كما يسميها أهالي المدينة، ونحن هنا قد نجد بين هذه اللوحات الجدارية ما يصب في جادة الثورة، إلا أن المسيس منها لم يترك محلا لحسن النية.

أكثر ما يثير القلق أن وراء الأكمة ما وراءها... وأكثر... كلنا يعلم تقريبا الجهات القائمة على حراك الثورة في المجالين السلمي والعسكري، أكثرها لم يكتب أبدا على الجدار، بل ويعتبر هذا العمل دعاية لا أكثر ويصّب في باب الرياء.

ولنكون أكثر وضوحا، فإن غالبية من يكتبون تلك المطالبات مثلها، موجودون فقط على الجدران...

نحن لا نقلل من أهمية عمل ما صغيرا كان أم كبيرا، إلا أننا في مدينتنا اليوم أحوج للعمل في الميدان. إلا أن هذه الظاهرة أصبحت مبتذلة بطريقة مزعجة، وقد يقول قائل: إن طلاء الجدران يضيئ منظرا جماليا على المكان، فنقول إذا لم يكن في العمل رياء فلتكن اللوحة من دون اسم معين. وإذا كان المقصود من هذا النشاط هورفد الحراك السلمي الذي بات ضئيلا، فإننا نقترح أن يأتي كتّاب الجدران إلى مظاهرات الأحياء المستقلة ووقفاتها الاحتجاجية، ويمارسون تعبيرهم عن الحرية بطريقة مشروعة. ما يثير الحفيظة أكثر، بأن هناك بعض الناس لا يكلف نفسه مشقة رسم اللوحة أو عناء الفكرة، وكل ما يفعله فقط هو طباعة "شعاره" على إحدى اللوحات التي قام غيره بعملها! وهو بذلك يشرّع سرقة جهد غيره.

أخيرا نقول لكل من أخطأ، حرّروا أفكاركم أولا... فإن فاقد الشيء لا يعطيه

الصورة غيض مما تزخر به شوارع المدينة.

تنسيقية دير الزور



خبز وحرية

رزان زيتونة

أو ثلاثة.

من أين تحصل تلك الكتائب على مادة الطحين؟ وبأي حق تحتفظ به لنفسها؟ وحتى لو قامت بين حين وآخر بتوزيع بعضه على المدنيين، فبأي حق تحتكره وهو ملك عام وللأطفال وعائلاتهم الحق فيه أولا وأخيرا، ولماذا لا يتم تسليمه للمجالس المحلية وهيئات الأفران بدل التصديق بيعه على الناس؟

لا أعتقد أن مقاتلا على الجبهة يضحي بالغالي والرخيص من أجل قضية يؤمن بها، يكثر قليلا أو كثيرا إن توفر له رغيف الخبز في وجبته أو لم يتوفر، طالما أنه يعلم أن أطفاله وأطفال مدينته سيحصلون على هذا الخبز في هذه الظروف الصعبة.

المسألة متعلقة بقيادة تلك الكتائب، تقديم الامتيازات لأعضائها، التفكير السلطوي الذي يجعل من ما يتم تقديمه وسيلة لإحكام السيطرة والحصول على الولاء المطلق. لا أستطيع أن أجد تفسيراً آخر لذلك السلوك.

مادة الطحين يجب أن لا تخرج عن الأفران العامة، التي يستفيد منها الجميع. الخبز إن خضع للاحتكار والمساومة وشراء الذمم، تكون بيادر قمحه قد تحولت إلى تربة ملوثة لن تثبت خيرا..

".. لو شو ما أكلت وما أكلت خبز بيبقى ألف وطن فيك جوعان.. الخبز طحين والطحين قمح والقمح بيادر والبيادر وطن... الخبز هو الشي الوحيد اللي بيبخلي كل شي موجوع فيك يكت.. اي صدق.. وحتى لو اليحص عم يكسر بقايا اسنانك.. لو بتعرفه مدود.. اللي عم يموتوا وهن عم يكتسوا بقاياها من الارض لتعمل رغيف لولد جوعان. آآآه.."

كان ذلك جزءا من محادثة بين صديقين، "سرقتهما" من أحدهما بعدما أذهلتني في وصفها وجمالها وألها. لا شيء يمكن أن يكون بديلا عن الخبز. لذلك ربما، ورغم عشرات المواد المفقودة في المناطق المحاصرة، كان الخبز هو وحده سبب خروج مظاهرات تنديدا بالمجالس المحلية والهيئات الشرعية للمطالبة بتوفيره.

كنت في البداية أساءل ما الغاية من تلك المظاهرات ولا شيء عمليا يستطيع المجلس المحلي أو غيره فعله لتوفير الطحين. قوات النظام إما سيطرت على المطاحن أو أحرقت المحاصيل، فلماذا الاحتجاج على أهل الثورة؟

لكن تبين أن الغضب له ما يبرره. فالأفران تخبز لكتائب معينة، وترسل أرغفة الخبز إلى الجبهات، في الوقت الذي تحصل فيه العائلة على بضعة أرغفة فقط خلال أسبوعين



15/07/2013 18:56

بيادر شحبا



اللاجئون السوريون في مصر بين الاغتراب والتغريب



مصار الفارس

نقلت مصادر إعلامية عن مكتب مفوضية شؤون اللاجئين التي احتفلت باليوم العالمي للاجئين بتاريخ 20 حزيران 2013 أنَّ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية في مصر بلغ حتى ذلك التاريخ 79.267 لاجئاً سوري. وبحسب «هيومن رايتس ووتش» فإنَّ مفوضية اللاجئين في مصر قد سجلت، أو هي في طور تسجيل، حوالي 90000 طالب لجوء من سوريا، علماً أنَّ الكثير من السوريين يُقيمون في مصر دون تسجيل أسمائهم لدى مفوضية شؤون اللاجئين، بينما البعض يحصل على إقامة لمدة ستة أشهر، تعرف بإقامة «سياحية» وهي عبارة عن ختم على جواز السفر، والبعض يُقيم حتى من دونها. ومردِّ ذلك أن مصر كانت من أكثر الدول التي سهّلت شروط دخول وإقامة وعمل السوريين على أراضيها. إلا أنَّ الترحيب الذي يلقيه المهجر السوري في نظرات وعبارات الإخوة المصريين مثل «أجدة ناس»، «ومصر بلدكم الثاني إنشاء الله»، و«أحسن ناس» لم يكن قادراً على ردم هوة الاغتراب لدى السوريين، الذين تمسكوا بثقافتهم، وعاداتهم اليومية والاجتماعية حتَّى حوّلوا مدينة مثل «6 أكتوبر» إلى ضاحية للسوريين، ليس فقط في التجمّع السكاني الكبير للسوريين المقيمين هناك، بل حتى في محاولاتهم إعادة إنتاج أنماط حياتهم، ومن بينها العمل على إحياء «مطبخهم» العريق. إلا أنَّ هذا الواقع تبدّل تماماً ودون سابق إنذار ظهرَ يوم الاثنين 8 تموز 2013، حين رفضت

السلطات المصرية الجديدة الحاكمة بعد عزل الرئيس «محمد مرسي» السماح للسوريين بدخول الأراضي المصرية، حيث علق البعض في المطارات، وتراجع البعض عن فكرة الذهاب لمصر، ومن بينهم 276 كانوا قادمين من سوريا.

وهكذا تزايد القلق لدى لاجئين هربوا في غالبيتهم خوفاً إما على أرواحهم أو على أرواح أطفالهم، حيث استغرق الأمر ساعات عدّة قبل أن يبدأ خبر قانون جديد بالانتشار، ومفاده ضرورة حصول السوري القادم لمصر على فيزا وموافقة أمنية مُسبقة. وتساعد الإحساس بوطأة اللجوء والتشرّد مع تزايد القلق اليومي حول خيارات (الإقامة): هل يتقدمون بطلب لجوء إلى دولة أوروبية؟ هل يغادرون إلى تركيا؟ هل يعودون؟ هل يذهبون إلى الشمال الخارج عن سيطرة النظام السوري؟ هل يستسلمون ويحاولون الانسجام مع محيطهم الجديد وبذلك يواجهون واقعهم الجديد ويعتفرون به كمُهجّرين، كلاجئين إن سجّلوا أسماءهم أم لم يسجّلوا؟

بالنسبة للكثيرين كان رد الفعل الشعبي هو الأقسى، إذ وفي لحظة يمكن أن يسمع السوري شتيمة مثل (بتسأهلوا اللي عم يصير فيكون)، أو يمكن أن توقفه السلطات المصرية وهو يسير بقرب مبنى حكومي للتأكد من أوراق إقامته.

أمّا أسباب القرار الفجائي فمتعددة وتعتمد القراءات السياسية أكثر من أي شيء. حيث ينظر الكثيرون إلى الثورة السورية باعتبارها



كضيف على الأراضي المصرية، وتؤكد التزامها الحياد الكامل تجاه ما يحدث في الشارع المصري باعتباره شأنًا داخلياً، وتدعو جميع أفراد الجالية السورية إلى التقيد بهذا. كما طالبت في ذات الوقت بوقف الحملة الإعلامية الشرسة ضد اللاجئين السوريين والفلسطينيين في مصر. بعيداً عن العواطف، وتماشياً مع المقولة التي سمعها السوريون آلاف المرات بأن الحكومات ليست جمعيات خيرية، يمكن كذلك قراءة الملف السوري في مصر على ضوء حراك الشارع المصري كورقة ضغط على المجتمع الدولي، مقابل الحصول على أهداف محددة تخص الحكومة المصرية في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أو سواها. أخطر ما في هذه القراءة أنها تحوّل حياة آلاف السوريين إلى مجرد ورقة يتقاذفها اللاعبون السياسيون في الدول العربية والمجتمع الدولي، عوضاً عن أن تكون ورقة ضغط من أجل تسريع الحل السياسي في سوريا، أو الحسم العسكري، فهي تتحوّل إلى ورقة تهدد بفتح نيران الجحيم على السوريين إذا ما قرّرت حكومات عربية - صديقة - حذو الموقف المصري وتقيد دخول السوريين، هذا إذا لم نقل إغلاق الحدود وتحويل سوريا إلى مقبرة مفتوحة و«رonda» جديدة.

ثورة تركز إلى جماهيرية تنتمي إلى الطائفة السنية، ولم تأت أخبار «دولة العراق والشام»، ونداءات الجهاد وعمليات «جبهة النصرة» إلا لتزيد عند البعض قناعتهم بأن الثورة السورية حراك ذو طابع ديني، ينسجم وحراك الإخوان في مصر. الانطلاق من هذه القاعدة في قراءة الموقف المصري من أزمة اللاجئين السوريين زاده توتراً امتلاك الأمن المصري أدلة على تورط بعض السوريين في أعمال الشغب التي أعقبت عزل الرئيس «محمد مرسي». يُضاف إلى هذا الموقف السلبي أساساً لجماعات الأحزاب اليسارية والقومية في مصر وسواها من البلدان العربية من الحراك الثوري في سوريا، وتأييدهم الصريح لموقف نظام بشار الأسد. من زاوية أخرى أرجع البعض إلى الضغط الاقتصادي الذي تعاني منه مصر أساساً، وإن كان هذا أضعف القراءات.

من جانبها حاولت الجالية السورية ممثلة بمجموعة من منظمات المجتمع المدني وهيئات مدنية وناشطين حقوقيين مقيمين في مصر إصدار بيانات تؤكد على أنّ موقف أو مشاركة أفراد سوريين من الشأن المصري الداخلي لا يمثّل أبداً موقف الجالية السورية، التي تعي تماماً موقعها





الإنسانية المحرّرة

عمر الأصيل

البديل الذي قدمه هؤلاء في المناطق المحرّرة لا يرضي الله الذي يحكمون باسمه، ولا يرضي الغرب الذي يستجدونه ليل نهار لتسليحهم، ولا يرضي حتى أهالي تلك المناطق. النّظام يقوم بحصار خارجي، وهم يقومون بحصار داخلي عدا عن حصار دول الغرب عليهم ليكون الضحية الوحيدة في ذلك أهالي تلك المناطق الذين دفعوا الثمن مرتين، مرة عندما قاموا في وجه النّظام واستقبلوا مدافعه والثانية الآن عندما وجدوا أنفسهم تحت سيطرة هذه القوى.

لماذا ينشغل من يحكم منطقة ما بتنفيذ أمور ثانوية صغيرة تثير الخلاف بدلاً من السعي لحل آلاف المشاكل الكبيرة التي تنتظر حلاً ومخرجاً؟!

منذ بضع حلقات ذكر الأخ أحمد الشقيري في برنامجه خواطر أن لديه فكرة وهي أن نضع الأمور التي نتفق عليها جميعاً ونبدأ بتنفيذها وعندما نفرغ منها يمكننا أن ننشغل بباقي الأمور التي نختلف عليها. الفكرة تبدو بسيطة جداً وسطحية ربما ولكنها الحل السحري الذي نحتاجه اليوم في المناطق المحرّرة بالذات. سيتفق الجميع على تأمين موارد العيش لتلك المناطق وعلى تأمين منظومة بديلة للأطفال تتكفل بتعليمهم ورعايتهم وعلى أمور عديدة أخرى تتطلب عملاً دؤوباً بدلاً من الانشغال بملاحقة كل من يختلف عنهم بالرأي ومحاسبتها، وتعذيب من يقف ليطالب بحقوقه.

فلننشغل بالأهم أولاً ولننقطع نموذجاً بديلاً عن النّظام يتماشى مع منظومتنا الأخلاقية ومع القوانين الدولية التي هي أساساً جزء مما يدعوه ديننا، ولنتوقف عن ملاحقة هذا وذاك لاختلافهم معنا بالرأي وعن حصار هذه المنطقة أو تلك لأننا نريد السيطرة عليها فهذه التّصرفات هي أكبر محاربة للخلاق.

الحراك السلمي السوري

الله أكبر فقد تم تحرير هذه المنطقة... الله أكبر فقد تم تحرير هذه المحافظة.

وما الذي تم تحريره فيها؟ هل اكتفيتم بتحرير أرض جماد أم أنكم تسعون لتحرير من يقطنها ومن يتنفس هواءها؟ وما هو تعريفكم للتحرير؟ أهو تغيير الراية وتغيير الزعيم أم تغيير المفاهيم؟

لم تقدّم المناطق المحرّرة في كثير من الأحيان حتى اليوم نموذجاً أخلاقياً بديلاً عن النظام. نحن لا نتحدث عن تقديم بديل إداري أو بديل اقتصادي فذلك مبكر جداً لأوانه ومن الإجحاف الحديث فيه في ظل الحصار الداخلي والخارجي، ولكن نحن نتحدث عن البديل الأخلاقي الذي قامت من أجله الثورة. انشغل من استولى على هذه المناطق بفرض أجنداته وتعاليمه ونسي الهدف الذي أتى من أجله. معظم الحديث في هذه الآونة هو عن الحصار الخارجي ولكني سأركز على الحصار الداخلي الذي تعيشه تلك المناطق.

انشغل النّاس في الآونة الأخيرة في الحديث عن خبث النّظام الذي تجلّى في سماحه بتصوير مسلسلات تُظهر أخطاء النّظام ودناءة رجال أمنه وكان المنتقدون يقولون إن النّظام يحاول أن يُصوّر للنّاس أنه مليء بالأخطاء وأنه كتلة من الفساد والإجرام ولكنه الخيار الوحيد مقابل التطرّف والإقصاء الذي سيمارسه المتشددون في حال سقوطه! دعاية النّظام هذه يقوم متطرفو الثورة بتنفيذها بجذافها وبذلك يريحوه من عبء القيام بأي شيء آخر؛ فكل ما عليه القيام به هو الترويج لهذه الفكرة وسيقومون هم بتطبيقها. هو يقول إنهم يفجرون فيأتي التفجير مباشرة بعد ذلك ثم يقول إنهم يعلنون إمارات إسلامية فينتطلق هؤلاء للقيام بذلك مباشرة.. وهكذا.



حرب النظام الافتراضية على السوريين تستمر

فهل تعلمنا منها ما يكفي؟

باسل مطر – مشروع سلامتك (1)

الإمكان، وهذا يعطينا استقلالية نسبية عن شبكات النظام التي يراقبها

– اتباع أعلى إجراءات الحيلة والحذر واتباع السلوكيات الافتراضية المجربة لضمان السلامة الرقمية، وعدم تعريض معلوماتنا وبياناتنا وكل من نتواصل معهم للخطر منها عدم الوثوق بالتطبيقات الغير آمنة مثل "تانغو مي" و "فايبر" و "واتس آب" والتي ما إن يتم تحميلها على جهاز الهاتف الذكي حتى "تستبيح" خصوصية صاحبه بالمطلق. وقد أثبتت التجربة أن الشركات التي تدير هذه التطبيقات لا تلتزم بالكثير من المعايير الأمنية الأساسية، فكلتا الشريكتين التي استبيحت بياناتها مؤخراً تستخدم نسخاً قديمة من "ورد برس" في إدارة محتوى مواقعها وتقوم بتخزين البيانات بشكل غير آمن وغير مشفر، وهذا خطأ فادح واستهتار لا يمكن تجاهله، وهذا هو الدرس الأول.

– الاحتفاظ بكل البيانات الخاصة بالناشطين والمعلومات التي بحوزتهم في مكان آمن وعدم تركها على أجهزة المحمول أو الهاتف وهي في كثير من الأحيان نادرة، تحوي مواداً، وصوراً ومقاطع مصورة قد تشكل أدلة إعلامية وقانونية هامة.

علينا ألا ننسى أن عمل الناشط هو نقل الحقيقة وتحقيق العدالة في المقام الأول وهذا يفرض عليه مسؤولية مضاعفة لضمان سلامة ما في حوزته وسلامته الافتراضية التي لم تعد في عالم اليوم المفتوح إلى جزء لا يتجزأ من سلامته الفعلية على الأرض. (2)

(1) مشروع الأمن الرقمي في سوريا – سلامتك هو مشروع يقدم خدمات الأمن الرقمي للسوريين. للاطلاع على عمل المشروع:

www.facebook.com/SalamaTech

(2) للاطلاع على موضوعات السلامة الرقمية، راجع دليل

"سلامتك" للأمن الرقمي: www.salamatechwiki.org

أعلن الجيش السوري الإلكتروني، ذراع النظام الأساسية في حربه الافتراضية على السوريين، في العشرين من تموز على موقعه على الإنترنت نبأ اختراقه لقاعدة بيانات تطبيق المحادثة الصوتية والمصورة تانغو مي (Tango Me)، وقال إنه حصل على بيانات لملايين المستخدمين تتضمن أرقام هواتفهم، وجهات الاتصال الخاصة بهم، وبريدهم الإلكتروني، وأنه سيقوم بتسليم قسم كبير من هذه البيانات التي بلغ حجمها 1.5 تيرابايت إلى "الحكومة السورية". قبل ذلك بأيام اخترق الجيش السوري الإلكتروني قاعدة البيانات الخاصة بتطبيق آخر هو ترو كولر (True Caller) حيث تشابهت حيثيات العمليتين على نحو كبير.

فمنذ اندلاع الثورة السورية مطلع عام 2011، حشد النظام من خلال سيطرته على البنية التحتية لخدمات الاتصال والانترنت كل إمكاناتها لمحاربة هذه الثورة تقنياً وإعلامياً، ومستعينا بالخبرات الإيرانية في هذا المجال، ومنظماً لهجمات خبيثة عديدة استهدفت السوريين ونجحت باختراق حسابات الناشطين والاطلاع على الكثير من بياناتهم. مما يعد انتهاكاً أخلاقياً ومخالفة لحق المواطنين في الحفاظ على سرية وخصوصية اتصالاتهم.

في مقابل ذلك ظل عمل المجموعات الإلكترونية الافتراضية المساندة للثورة ضعيفاً قياساً لما يقوم به النظام وجيشه الإلكتروني لأسباب تتعلق أولاً بضعف الموارد، وإلى غياب استراتيجية تقنية وإعلامية واضحة وموحدة لمقاومة النظام.

هناك دروس شتى يمكن أن نتعلمها كناشطين من مجريات الحرب الافتراضية السورية، منها:

– الاعتماد على مزودي خدمات الإنترنت خارج البلاد قدر



واقع الحصار على الغوطة الشرقية

وفشل سبل التقييم والمعالجة

تتمة من الصفحة 9

الذرة الموجودة الآن في الغوطة وهي في مرحلة الحصاد أي إنتاج طحين الذرة، ورغم أن الرغيف المنتج بطحين الذرة يعتبر سيئاً جداً مقارنة برغيف القمح، إلا أن توافره هو أفضل مليون مرة من عدم توافر أي شيء، ولكن هذا الحل كذّر الرماد في العيون، فإذا افترضنا أن إنتاج القمح يكفي الغوطة لمدة شهر فإن إنتاج الذرة يكفي أسبوعاً فقط، وطبعاً مع اختلاف الأسعار أيضاً لأن سعر كيلو الذرة كبذرة جافة قابلة للطحن تقارب 300 ليرة، وبذلك ستكلف الربطة الواحدة من الخبز ما يقارب 400 ليرة، إذا يمكن القول يقيناً أن أي تصور لحل مشكلة فقدان رغيف الخبز في الغوطة الشرقية يعتمد على تعويض هذا النقص بالاعتماد على موارد الغوطة الشرقية الذاتية بالوضع الراهن هو تصور فاشل وغير قابل للتطبيق.

إن الحل الوحيد الذي يمكن أن يعالج هذه المشكلة هو في إدخال كميات كبيرة من القمح أو الطحين إلى داخل الغوطة من خارجها بأيّة طريقة كانت، وهذه مسؤولية تقع على كاهل الجيش الحر بشكل رئيسي، وأنا هنا لست في وارد طرح السيناريوهات الممكنة لعمل ذلك، ولكنني مؤمن أن الجيش الحر يجب أن يمتلك تصوراً ما لتحقيق هذا الهدف.

انذار الثروة الحيوانية

وإذا كانت هذا حال مادة القمح، فإن مشتقات الثروة الحيوانية لم تكن بأفضل حال وخاصة مادتي الحليب واللحم، وقد انعكس الحصار المفروض على الغوطة الشرقية على الثروة الحيوانية الموجودة هناك بشكل سلبي جداً، ولم تقتصر هذه الآثار السلبية ضمن نطاق الغوطة الشرقية، بل تعداها لتتأثر بها دمشق بشكل خاص، حيث أصبحت مادة الحليب نادرة التواجد واللحوم موجودة ولكن بأسعار خيالية.

160 طن نجد أن الكمية المتاحة أمام اللجنة لشرائها تكفي لإطعام الغوطة الشرقية مدة 5 أيام فقط، مع العلم أن اللجنة كانت تشتري القمح بأسعار غالية ثم تعيد توزيع الطحين بالمجان على القرى لكي يتسنى للمواطن شراءها بسعر معقول. فقد تم توزيع ربطة الخبز بـ 30 ليرة سورية مع أنها تكلف ما لا يقل عن 150 ليرة، وحتى لو استطاعت اللجنة شراء كل الكمية المتوافرة وهي 5000 طن فإن هذه الكمية لا تستطيع إطعام الغوطة إلا شهراً واحداً وإذا اعتمد نظام التقنين يمكن أن تمتد المدة إلى شهرين. ولو وعي الجيش الحر لأهمية منطقة المرج الغذائية فإن الكمية التي كانت متوافرة في المرج مع باقي المناطق وفق نظام التقنين كانت قادرة على تلبية حاجة الغوطة مدة تتراوح ما بين 6 إلى 8 أشهر.

قصر نظراً

وما يزيد الطين بلة ليس فقط خسارة منطقة المرج، بل هو انعدام أية رؤية من قبل قوى الثورة لمشروع طوارئ يستجيب لمثل هكذا حالات. فمع أن الحصار كان بادياً للجميع، لم تبادر قوى الثورة إلى اتخاذ خطاً فاعلاً لمنع هذه المأساة، فكان ممكناً مثلاً شراء كميات كبيرة من الطحين وتخزينها في مستودعات مجهزة، وقد يجادل البعض بأن الطحين لا يمكن تخزينه لمدة طويلة تزيد عن الشهر، فأقول أن هناك وسائل علمية وفي متناول اليد وقادرة على حفظ هذه المادة لمدة 6 أشهر على أقل تقدير، أو كان بالإمكان شراء كميات من القمح والذرة وتخزينها وهي عملية أسهل من تخزين الطحين.

وبعد هذا الاستعراض يتبادر إلى الذهن مباشرة السؤال التالي: ما هو الحل؟ كيف يمكن تأمين رغيف الخبز في الغوطة الشرقية وفي كل منطقة محاصرة في سورية؟ هناك من يجادل بأنه يمكن استبدال مادة القمح بمادة



إلى نهاية إحدى مقومات الاقتصاد الوطني وهي الثروة الحيوانية، وقد يصبح الحليب مفقوداً بشكل كامل في دمشق وهذا مؤشر إضافي على حقيقة أن النظام لا يأبه أبداً بالمواطن السوري سواء كان ضمن المناطق المحررة أو ضمن مناطق نفوذ النظام.

خلاصة

للحفاظ على هذه الثروة من الاندثار يجب تبني إستراتيجية متكاملة تقوم على ما يلي:

- 1 - التوجه نحو زراعة المواد الزراعية البديلة للأعلاف وخاصة الشوندر العلفي والشوندر الأحمر واللفت.
- 2 - دعم مربي هذه الثروة بوسائل الاستثمار من خلال رفع سعر كيلو الحليب وإعادة توزيعه على المواطن في الغوطة بشكل مدعوم.
- 3 - العمل على إدخال المواد العلفية والمتطلبات الدوائية من خارج الغوطة إلى داخلها.
- 4 - إذا لم نستطع تحقيق أي من الخطوات السابقة يجب السماح بإخراج نسبة معينة من هذه الثروة الحيوانية إلى خارج الغوطة الشرقية، لكي تصبح الموارد الموجودة ضمن الغوطة قادرة على تلبية حاجة النسبة المتبقية.

اعتمد التحقيق في الحصول على المعلومات والنسب على

المصادر التالية

أولاً: بالنسبة لإحصائية انتاجية الغوطة الشرقية من القمح وتوزع هذه الإنتاجية بين المناطق ما قبل الحصار تم اعتماد إحصائيات مديرية زراعة ريف دمشق ويمكن مراجعتها على الرابط التالي

<http://damas-agri.org/branch%20depart.htm>

ثانياً: بالنسبة لسير عمل اللجنة المركزية لشراء القمح وإحصائية إنتاج وتوزيع حصص القمح فقد تم استحصلها من مقابلات شخصية مع أحد أفراد اللجنة ومع مهندس زراعي مسؤول عن أحد المكاتب الزراعية في الغوطة

ثالثاً: بالنسبة للنسب المتعلقة بالثروة الحيوانية فقد زودنا بها أحد موظفي مديرية زراعة ريف دمشق والذي مازال قائماً على عمله

رابعاً: بالنسبة لتحديد الاسعار وتحديد مستوى تضخمها فقد

اعتمد التقرير على المتابعة المباشرة



ولمعرفة كيف وصلت الأمور إلى هنا، لا بد من تناول واقع الثروة الحيوانية في الحصار، وسأركز بشكل رئيسي على قطاع الأبقار، حيث يعاني قطاع تربية الأبقار من وضع مأساوي نتيجة المنع المتبادل، فمن جهة أولى يمنع النظام دخول مواد التربية وخاصة الأعلاف، ونتيجة ذلك فقد ارتفعت أسعار الأعلاف ضمن الغوطة بنسبة 500%، ومن جهة أخرى فالجيش الحر يمنع إخراج الأبقار إلى المناطق التي تتوافر فيها مقومات استمرار هذه الصناعة بحجة المحافظة على هذه الثروة ضمن المناطق المحررة والاستفادة منها ضمنها، ويبلغ عدد الأبقار في سورية 800 ألف رأس يتواجد منها في ريف دمشق ما نسبته 25% أي ما يقارب 200 ألف رأس تحتوي الغوطة الشرقية على 60% منها. أما الغوطة الغربية، التي تعاني من نفس الظروف، فتحتوي على 15%، وتستهلك الغوطة الشرقية 30% من إنتاج الأبقار الموجودة ضمنها فقط أما 70% فهو ينتقل إلى دمشق باعتبارها المستهلك الرئيسي لهذه المواد.

وقد أدت الظروف الحالية للحصار من نقص التغذية، وغياب الأدوية البيطرية الضرورية إلى تدهور مستوى إنتاج الوحدة الإنتاجية الواحدة إلى ما يقارب 70% من قدرتها الإنتاجية. فعلى سبيل المثال البقرة التي كانت تنتج 20 كيلو حليب في اليوم أضحت تنتج 6 كيلو حليب فقط. وعلى مستوى تربية العجول بهدف التسمين أصبحت هذه العملية مستحيلة نتيجة العجز الكبير بين سعر كيلو اللحم مقارنة بتكلفته. هذا الواقع أدى إلى تدهور في أعداد الثروة الحيوانية، وإذا ما استمر الوضع هكذا فربما يؤدي



السلم الأهلي.. ضرورته.. وأهدافه.. وآليات تحقيقه

دحام السطام- الحسكة

السلم الاهلي ضرورة لابد منها وركيزة يجب البناء عليها خاصة في حالات الحروب والنزاعات الداخلية والثورات وذلك للحفاظ على التعايش والاحترام والود بين أفراد المجتمع وصون تماسكه ومنع انجراره الى خصومات ونزاعات لا تنتج الا المزيد من الدمار والتفكك والكرهية..

وعندما نتحدث عن السلم الاهلي وضرورته لا بد من أن تكون هناك ثقافة راقية تسود أفراد المجتمع الواحد الا وهي ثقافة الحب والتعايش وقبول الآخر... مهما يكن هذا الآخر ومهما تكن أفكاره ومعتقداته ومهما يكن دينه أو عرقه.

وعندما نقول بوجود هذه الثقافة لا بد لنا من مؤسسات تكون بمثابة الضمانة التي تؤطر وتوجه وتفعّل هذه العملية السامية وتدفع بها نحو تحقيق أهدافها المتمثلة في توجيه المجتمع الوجهة المثلى التي تجعله معافى من الأمراض الاجتماعية والأفكار الديماغوجية والغرائزية البعيدة عن الانسانية والفترة الخيرة والنهج الحضاري الخلاق..

وعندما نقول بوجود مؤسسات فإن ما نعنيه هو مؤسسات المجتمع المدني وما يتفرع عنها من أسس قواعدية متغلغلة في النسيج المجتمعي وفاعلة في تسيير شؤونه وتوجيه ثقافته، ومن المهم جداً أن يكون طابع هذه المؤسسات ذو بعد اجتماعي ثقافي يعتمد التنوع الديني والعرقي في تشكيلاته لمختلفة، ويأخذ بالمنهج التخصصي من حيث انتقاء كوادره ورسم سياساته وآليات عمله، هذه السياسات والآليات يجب أن توجه نحو ما يلي:

- 1 - مراعاة التنوع الديني والعرقي والثقافي في المجتمع
- 2 - اصدار النشرات الدورية واقامة البرامج والنشاطات وعبر وسائل الاعلام المختلفة التي تهدف الى نشر التوعية وثقافة التعايش والمحبة والتسامح... ليس بالقول.. بل بالفعل والممارسة .

«Marê sirê ye»

Ciwan qado

Wek Derwêşekî ez ê li ser şopa
Hestên xwe
dîlan bikim heya ku Toz bi
xwêdana min re
Rengê Êşa min li ser Rûyê min
.nexşe bike
û ez dê Çarîneke Xeyam tevî
Çarîneke
Mewlana bikim piştî ku bi
Kulîlkên
Hespan ên zer Dîlokên Pîrekên
Kurdan
.ji Kortikên Derûnê xwe derînim
dûra di Kilamekê de ez ê Livînen
xwe deynim
.û ez ê rakevim
ez bêhna Êşê me
ji kêfxweşiyê re dernakeve sola
min
.paqij bike
ez bêhna Pîjdankê me
ji Devên Keçikên Gundan di
.fûrim
ez Kulîlka di Nîfirê Diya xwe de
.şîn hatime
Tayekî Tolîkê me di Pêşîrên
Qîzan de
.der tîm
Çêlik a Marê sirê me di Hişê
Pîra Mala Xano de mexel
.hatime



الناشط الاعلامي منهل باريش الى المشفى وحالته الان جيدة .

وأضاف الشاهد أن الجهة اقتادت الصحفي إلى جهة مجهولة لم تُحدد بعد.

تأتي هذه الحادثة بعد سلسلة حوادث خطف واعتقال واحتجاز لعدد من النشطاء والشخصيات العامة شهدتها عدة مناطق، كان آخرها ما جرى في محافظة الرقة من اختطاف للناشط "فراس الحاج صالح" والناشط ابراهيم الغازي وكان قد تمّ قبل الحادثة بعدة أيام احتجاز جميع أعضاء المجلس المحلي لمدينة تل أبيب على يد "دولة العراق والشام الإسلامية" ليتمّ الافراج عن بعضهم ويتمّ الاحتفاظ بالناشط أحمد الحاج صالح والناشط وائل الحمدو.

إن الموقعين أدناه، إذ يستنكرون بأشد العبارات ما حدث في مدينة سراقب اليوم وما حصل قبل ذلك في مدينة الرقة ومنطقة تل أبيب وسواها من مناطق محررة تعرض فيها النشطاء للاعتداء والتوقيف والخطف على يد مسلحين دخلاء على ثورتنا وأهدافها ومسارها، يطالبون الجهات الخاطفة الإفراج الفوري عن جميع المخطوفين من النشطاء والصحفيين، ويتوجهون للمجالس العسكرية في المناطق المحررة لوقف هذه الاعتداءات المتكررة ومحاسبة المسؤولين عنها، وللفعاليات المدنية بالوقوف يدا واحدة في وجه تلك الممارسات وإعادة الاعتبار لنشطاء ثورتنا وحفظ حقوقهم في الحرية والكرامة والعدالة.

الموقعون: مركز توثيق الانتهاكات في سوريا - لجان التنسيق المحلية في سوريا - تجمع انصار الثورة السورية

نداء عاجل لوقف الانتهاكات بحق النشطاء المدنيين في المناطق المحررة

قامت مجموعة مسلحة مجهولة مكونة من خمسة عشر مسلحا ملثما قدموا بسيارتين في حوالي الساعة العاشرة والنصف صباحا بتاريخ اليوم 2013-7-24 باقتحام المكتب الإعلامي لمدينة سراقب بمحافظة ادلب والكائن بالقرب من ساحة جامع الأوضة، واعتدت بالضرب على الناشط "منهل باريش" وقامت بخطف صحفي بولندي الجنسية "مارتن سودر" الذي كان يقوم بتدريب الناشطين على التصوير ويقوم بتغطية الأحداث، إضافة إلى سرقة جميع محتويات المكتب من أجهزة محمول وآلات تصوير وأموال، كما قاموا أيضا بتكسير الأثاث الموجود حسبما أفادنا به أحد النشطاء الميدانيين من مدينة سراقب، وأكد الناشط أن المجموعة المسلحة قامت باقتحام المكتب ومحاولة خطف الصحفي؛ وعندما حاول الناشط باريش منعهم قاموا بالاعتداء عليه بالضرب بواسطة أمخص البندقية واصابته برضوض متعددة في كافة أنحاء الجسم، وتم اسعاف

3 - ايجاد الآلية المثلى لعملية التلاحق بين الثقافات المختلفة من حيث اقامة المنتديات والحفلات والنشاطات ذات الطابع الاجتماعي والنمط المختلط والتزاور خلال الأعياد والمناسبات الدينية والاجتماعية .

4 - التأكيد على نبذ العنف ورفضه وايلاء الحوار وليس اي وسيلة أخرى الأولوية في حل وفض النزاعات والخصومات التي تحدث بين أبناء المجتمع الواحد .

5 - عدم السماح لأي أفعال مؤذية سواء كانت فردية أو مجتمعية، وردع كل من ينشر الأفكار والمقولات الهدامة التي تؤدي الى الفرقة والتشتت وتهدد المجتمع وسلامته. وباعتبارنا سوريين ولنا باعنا الحضاري والإنساني على مر التاريخ، ونتيجة لما آلت اليه الأحوال في بلدنا النائر المكافح، وحتى يظل مجتمعنا سليماً متماسكاً، يجب علينا ايلاء عملية السلم الأهلي ما تستحقه من اهتمام وعناية لأن غاية الثورة الخالدة هي سلم المجتمع وسلامته والنهوض به وحمايته من كل مخلفات الاستبداد والشمولية.

